التحقيق السديد

في

الاجتهاد والاتباع والتقليد

(رد على ربيع المدخلي)

الجزء الأول

بقلم:

فالح بن نافع بن فلاح المخلفي الحربي

بسم الله الرحمن الرحيم

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد ألا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلا تَمُوتُنَّ إِلا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: 102].

﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالاً كَثِيراً وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيباً﴾ [النساء:1].

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلاً سَدِيداً يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزاً عَظِيماً﴾ [الأحزاب: 70، 71].

أما بعد:

فقد قال الله - تعالى -: ﴿لا يحب الله الجهر بالسوء من القول إلا من ظلم﴾.

قال الإمام أبو جعفر محمد بن جرير الطبري (في تفسيره: 6/4) عند هذه الآية: "الصواب في تأويل ذلك: لا يحب الله أيها الناس أن يجهر أحدٌ لأحد بالسوء من القول ﴿ إلا من ظلم﴾، بمعنى: إلا من ظلم فلا حرج عليه أن يخبر بما أسيء إليه، وإذا كان ذلك معناه: دخل فيه إخبار من لم يُقرَ أو أسيء قِراه، أو نيل بظلم في

نفسه أو ماله عنوة من سائر الناس، وكذلك دعاؤه على من ناله بظلم: أن ينصره الله عليه، لأن في دعائه عليه إعلامًا منه لمن سمع دعاءه عليه بالسوء له".
وقال في تفسير قوله - تعالى - (25/37): ﴿وَالَّذِينَ إِذَا أَصَابَهُمُ الْبَغْيُ هُمْ يَنْتَصِرُونَ ﴿وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا﴾.
"يقول تعالى ذكره: والذين إذا بغى عليهم باغ واعتدى عليهم هم ينتصرون".
وبعد أن ذكر خلافاً في المعني بالآية، وهل هي منسوخة قال: "وقال آخرون: بل هو كلّ باغ بغى فحمد المنتصر منه.
وهذا القول أولى في ذلك بالصواب، لأن الله لم يخصص من ذلك معنى دون معنى، بل حمد كلّ منتصر بحقّ ممن بغى عليه.
فإن قال قائل: وما في الانتصار من المدح؟ قيل: إن في إقامة الظالم على سبيل الحقّ وعقوبته بما هو له أهل تقويماً له، وفي ذلك أعظم المدح.
وقوله:﴿وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا﴾، معناه: وجزاء سيئة المسيء عقوبته بما أوجبه الله عليه، فهي وإن كانت عقوبة من الله أوجبها عليه، فهي مساءلة له. والسيئة: إنما هي الفعلة من السوء، وذلك نظير قول الله - عز وجل - ﴿وَمَنْ جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَلا يُجْزَى إلا مِثْلَهَا﴾".
وذكر قول من خالف هذا في توجيه الآية ثم رجح قائلاً: غير أن الصواب عندنا: أن تحمل الآية على الظاهر ما لم ينقله إلى الباطن ما يجب التسليم له، وأن لا يحكم لحكم في آية بالنسخ إلا بخبر يقطع العذر أو حجة يجب التسليم لها،ولم تثبت حجة في قوله:﴿وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا ﴾ أنه مراد به المشركون دون المسلمين، ولا بأن هذه الآية منسوخة، فنسلم لها بأن ذلك كذلك".

وقال في تفسير قوله - تعالى - (25/39): ﴿وَلَمَنِ انْتَصَرَ بَعْدَ ظُلْمِهِ فَأُولَئِكَ مَا عَلَيْهِمْ مِنْ سَبِيلٍ ﴿إِنَّمَا السَّبِيلُ عَلَى الَّذِينَ يَظْلِمُونَ النَّاسَ وَيَبْغُونَ فِي الأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ أُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾، "يقول تعالى ذكره: ولمن انتصر ممن ظلمه من بعد ظلمه إياه ﴿فَأُولَئِكَ مَا عَلَيْهِمْ مِنْ سَبِيلٍ ﴾ يقول: فأولئك المنتصرون منهم لا سبيل للمنتصر منهم عليهم بعقوبة ولا أذى، لأنهم انتصروا منهم بحقّ، ومن أخذ حقه ممن وجب ذلك له عليه ولم يتعد لم يظلم فيكون عليه سبيل".

وبعد أن ذكر خلافاً في المعني بالآية، وهل هي منسوخة قال: "والصواب من القول أن يقال: إنه معنيّ به كل منتصر من ظالمه، وأن الآية محكمة غير منسوخة للعلة التي بينت في الآية قبلها....، وقوله:﴿ إِنَّمَا السَّبِيلُ عَلَى الَّذِينَ يَظْلِمُونَ النَّاسَ ﴾ يقول - تبارك و تعالى -: إنما الطريق لكم أيها الناس على الذين يتعدّون على الناس ظلماً وعدواناً، بأن يعاقبوهم بظلمهم لا على من انتصر ممن ظلمه، فأخذ منه حقه.

وقوله:﴿ وَيَبْغُونَ فِي الأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ ﴾ يقول: ويتجاوزون في أرض الله الحدّ الذي أباح لهم ربهم إلى ما لم يأذن لهم فيه، فيفسدون فيها بغير الحق.﴿أولئك لهم عذاب أليم﴾، يقول: فهؤلاء الذين يظلمون الناس، ويبغون في الأرض بغير الحق، لهم عذاب من الله يوم القيامة في جهنم مؤلم موجع".

وقال في تفسير قوله تعالى (14/195): ﴿وإن عاقبتم فعاقبوا بمثل ما عوقبتم به﴾:" يقول تعالى ذكره للمؤمنين: وإن عاقبتم أيها المؤمنون من ظلمكم واعتدى عليكم، فعاقبوه بمثل الذي نالكم به ظالمكم من العقوبة".

قلت: وهذا الذي قدمناه هو الحكمة والعدل الذي جاءت به هذه الشريعة الكاملة، أما العفو في محله فهو فضل.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية (كما في مختصر فتاوى ابن تيمية للبعلي ص314):"قال -تعالى-:﴿وإذا ما أصابهم البغي هم ينتصرون﴾، قال النخعي: **كانوا يكرهون أن يستذلوا، فإذا قدروا عفوا.**

قال الله - تعالى-:﴿هم ينتصرون﴾: يمدحهم بأن فيهم همة الانتصار للحق والحمية، **ليسوا بمنزلة الذين يعفون عجزاً وذلاً، بل هذا مما قد ذم به الرجل**".

وقال شيخ الإسلام ابن القيم عن شيخه شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمهما الله -: " وقال شيخنا إن في الآية: ﴿ والذين إذا أصابهم البغي هم ينتصرون﴾ فائدة عظيمة، وهو أنه حمدهم أنهم ينتصرون عند البغي عليهم...".

قال الحافظ ابن رجب (في جامع العلوم والحكم 1/450): " وأما قوله: ﴿ والذين إذا أصابهم البغي هم ينتصرون﴾ فليس منافياً للعفو؛ فإن الانتصار يكون بإظهار القدرة على الانتقام ثم يقع العفو بعد ذلك فيكون أتم وأكمل.

قال النخعي في هذه الآية: كانوا يكرهون أن يستذلوا فإذا قدروا عفوا.

وقال مجاهد: كانوا يكرهون للمؤمن أن يذل نفسه فيجترئ عليه الفساق.

فالمؤمن إذا بغي عليه يظهر القدرة على الانتقام ثم يعفو بعد ذلك، وقد جرى مثل هذا لكثير من السلف، منهم قتادة وغيره".

وصدق وأحسن من قال:

من الحلم أن تستعمل الجهل دونه **إذا اتسعت في الحلم طرق المظالم**

***

وصدق وأحسن الآخر في قوله:

ولا خير في عرض امرئ لا يصونه **ولا خير في حلم امرئ ذَلَّ جانِبُهْ**

وأحسن وصدق الآخر - أيضاً - في قوله:

إذا قيل حلم قل فللحلم موضع وحلم الفتى في غير موضعه جهل

وأحسن من قال:

حلمت عن السفيه فزاد بغياً وعاد فكفه سفهي عليه

وفعل الخير من شيمي ولكن أتيت الشر مدفوعاً إليه

وما أحسن قول القائل:

إذا أنت جاريت السفيه كما جرى   فأنت سفيه مثله غير ذي حلم
إذا أمن الجهال حلمك مرةً   فعرضك للجهال غنم من الغنم
فلا تعترض عرض السفيه وداره   بحلم فإن أعيا عليك فبالصرم
فيرجوك تارات ويخشاك تارة   ويأخذ فيما بين ذلك بالحزم
فإن لم تجد بداً من الجهل فاستعن   عليه بجهال فذاك من الحزم

والحامل على هذا الرد أمر لا يسوغ السكوت فيه بحال؛ لأنه في حقيقته ونتيجته هدم للدين في شخصي، فجميع ما افتراه المردود عليه موجه إلى الطعن في الديانة بحجة مزورة هي أنني وقعت في ضلالات ويقال عني:".. زنيتِ، سرقتِ"؛ فلو سكت ولم أرد هذا الباطل، وذلك الضلال والعدوان ببيان الحق الذي عليه اجماع أهل السنة والجماعة كنت خائناً لديني وأمتي، وجانياً على الإسلام وأهله، كاتماً للحق، مقراً الباطل، جالباً على نفسي الكفر والضلال في الدنيا والهلاك في الآخرة والله المستعان على ما يصفون.

ولما لم أبادر برد باطله استشرف الناس للفتنة،

وانجفلوا وراءه، وكان إحجامي بعض الوقت عن الرد عليه كتابة انتظاراً لهدوء الثورة التي أحدثها، ولنظر العلماء والمشايخ وطلاب العلم في كلامه وردودهم عليه؛ لأن جهالاته وأباطيله وضلالاته لا تخفى على ذوي البصيرة؛ وذلك لكونها موجهة إلى الدين، بل إلى أصوله، وليس لمجرد شخصي، وأثناء المدة التي سبقت ردودي لم أسكت، بل إذا سئلت بينت ضلاله.

وقد كثرت الردود عليه من العلماء لما سئلوا ومن غيرهم.

فصل

وإذا سئلت عن اعتقادي قلت ما كانت عليه مذاهب الأبرار

وأقول خير الناس بعد محمد صديقه وأنيسه في الغار

ثم الثلاثة بعده خير الورى أكرم بهم من سادة أطهار

هذا اعتقادي والذي أرجو به فوزي وعتقي من عذاب النار

*****

من كان يرغب في النجاة فما له غير اتباع المصطفى فيما أتى

ذاك السبيل المستقيم وغيره سبل الغواية والضلالة والردى
فاتبع كتاب الله والسنن التي صحت فذاك إذا اتبعت هو الهدى
ودع السؤال بكم وكيف فإنه باب يجر ذوي البصيرة للعمى
الدين ما قال النبي وصحبه والتابعون ومن مناهجهم قفا
******
وإذا أتتك مقالة قد خالفت نص الكتاب أو الحديث المسند
فاقف الكتاب ولا تمل عنه وقف متأدباً مع كل حبر أوحد
******
ليس الطريق سوى طريق محمد فهي الصراط المستقيم لمن سلك
من سار في طرقاته فقد اهتدى سبل الرشاد ومن يزغ عنها هلك
*****
واقف النبي وأتباع النبي وكن من هديهم أبداً تدنو إلى قبس

ما العلم إلا كتاب الله أو أثر تجلو بنور هداه كل ملتبس
نور لمقتبس خير لملتمس حمى لمحترس نعمى لمبتئس
فاعكف ببابهما على طلابهما تمح العمى بهما عن كل ملتمس
ورد بقلبك عذباً من حياضهما تغسل بمائهما ما فيك من دنس

*****

مقالة ذي نصح وذات فوائد إذا من ذوي الألباب كان استماعها
عليكـم بآثار النبي فإنـــها من افضـل أعمال الرشــاد اتباعـها

فصل

قال الشيخ العلامة أبو بكر محمد بن عارف خوقير المكي في خاتمة كتابه: (ما لابد منه في أمور الدين): "... ملتمساً تأييد أهل الحق والحقائق لما فيه.. فقد قال بعضهم: ينبغي لكل مؤمن أن يصرح بعقيدته على رؤوس الأشهاد فإن كانت صحيحة شهدوا له بها عند الله - تعالى -، وإن كانت غير ذلك بينوا له فسادها ليتوب منها..

والحق برهان على نفسه لا يخفى على بصير،

ولا يعدم له نصير، والإخلاص ينفذ القول إلى أعماق القلوب، ويمتلك الوجدان بقوة البرهان وحسن البيان، ويتردد صداه في أنحاء النفوس فيستحيل رجوعها عنه، وكذلك الإيمان إذا خالطت بشاشته القلوب[1]، كما قيل: الرجوع عن الحق بعد العلم به محال".

فصل

ونحن وإن كنا نلتمس من علمائنا ما التمسه العلامة خوقير – رحمه الله - من التأييد على الحق - وقد فعلوا -، ونقول ببقية قوله، لا نشك - ولله الحمد والمنة - في سلامة وحقيقة وأحقية منهجنا وعقيدتنا، وقد شهد لنا بها أهل العلم والفضل - كما أشرنا -، وأنكروا على مخالفنا وباهتنا وردوا عليه.

ثم أقول في كتابي هذا بقول الإمام محمد بن علي الشوكاني (في مقدمته على السيل الجرار) : "وستقف يا طالب الحق بمعونة الله - سبحانه - في هذا المصنف على مباحث تشد إليها الرحال، وتحقيقات تنشرح لها صدور فحول الرجال، لما اشتمل عليه من إعطاء المسائل حقها من التحقيق ..." .

---

[1]() يشير إلى قول هرقل الروم لأبي سفيان - قبل إسلامه، كما في صحيح البخاري -: «وسألتك أيرتد أحد سخطة لدينه بعد أن يدخل فيه فذكرت أن لا، وكذلك الإيمان حين تخالط بشاشته القلوب».

وما نكتبه نوافق فيه ما قاله الإمام العلامة ابن قتيبة في كتابه (الاختلاف في اللفظ .. ص20):"وسيوافق قولي هذا من الناس ثلاثة:

رجلاً منقاداً سمع قوماً يقولون فقال كما قالوا فهو لا يرعوي ولا يرجع؛ لأنه لم يعتقد الأمر بنظر فيرجع عنه بنظر.

ورجلاً تطمح به عزة الرئاسة، وطاعة الإخوان، وحب الشهرة، فليس يرد شهوته ولا يثني عنانه إلا الذي خلقه إن شاء؛ لأن في رجوعه إقراره بالغلط، واعترافه بالجهل، وتأبى عليه الأنفة[2]، وفي ذلك – أيضاً - تشتت جماح وانقطاع نظام، واختلاف إخوان، عقدتهم له النحلة[3] والنفوس لا تطيب بذلك إلا من عصمه الله ونجاه.

ورجلاً مسترشداً يريد الله بعمله لا تأخذه فيه لومة لائم، ولا تدخله من مفارق وحشة، ولا تلفته عن الحق أنفة، فإلى هذا بالقول قصدنا وإياه أردنا".

قال أبو عبد الله أحمد بن عاصم الأنطاكي (كما في

---

[2] () وهذا ممن قال فيهم محمد بن الحسين الآجري (في أخلاق العلماء 146) : "إن علم أنه قال قولا فتويع عليه وصارت له به رتبة عند من جهله، ثم علم أنه أخطأ أنِفَ أن يرجع عن خطئه فثبت، ينصر الخطأ لئلا تسقط رتبته عند المخلوقين"

[3] () وهذا هو خصيمنا حسيبه الله.

تاريخ دمشق لابن عساكر 71/224): "الناس ثلاث طبقات: فمطبوع غالب، هؤلاء أهل الإيمان والاتفاق فإذا غفلوا ذكروا فرجعوا من غير أن يذكروا، وذلك قوله تعالي: ﴿إن الذين اتقوا إذا مسهم طائف من الشيطان تذكروا فإذا هم مبصرون﴾، فهؤلاء الطبقة العليا من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم، والطبقة الثانية: مطبوع مغلوب، فإذا بصروا أبصروا فرجعوا بقوة الطباع إلى محجة العقلاء، والطبقة الثالثة: **مطبوع مغلوب غير ذي طباع، ولا سبيل لك أن ترده بمواعظك وأدبك إلى محجة الفضلاء"**[(4)].

فصل

قال شيخ الإسلام ابن تيمية أحمد بن عبد السلام - رحمه الله - (في إبطال وحدة الوجود ص118): " **فلولا أن أصحاب هذا القول كثروا وظهروا وانتشروا، وهم عند كثير من الناس سادات الأنام ومشايخ الإسلام وأهل التوحيد والتحقيق...، لم يكن بنا حاجة إلى بيان فساد هذه الأحوال، وإيضاح هذا الضلال، ولكن يعلم أن الضلال لا حد له، وأنه إذا ضلت العقول لم يبق لضلالها حد معقول**".

قال العلامة محمد بن عبد الهادي (في الصارم المنكي .. ص15):" وهذا المعترض يعلم أن ما نقله هذا

---

4 () وهذا هو صاحبنا - أيضاً - وقد اختبرناه من كل وجه وبطناً إلى ظهر فلم نجده إلا كذلك.

القاضي المشهور بما لا أحب حكايته عنه في هذا المقام عن شيخ الإسلام من هذا الكلام كذب مفترى، لا يرتاب في ذلك، ولكنه يطفف ويداهن ويقول بلسانه ما ليس في قلبه.

...فلما وقفت على هذا الكتاب المذكور أحببت أن أنبه على بعض ما وقع فيه من الأمور المنكرة والأشياء المردودة وخلط الحق بالباطل، لئلا يغتر بذلك بعض من يقف عليه ممن لا خبرة له بحقائق الدين، مع أن كثيراً مما فيه من الوهَم والخطأ يعرفه خلق من المبتدئين في العلم بأدنى تأمل - ولله الحمد -، ولو نوقش مؤلف هذا الكتاب على جميع ما اشتمل عليه من الظلم والعدوان والخطأ والخب والتخليط والغلو والتشنيع والتلبيس، لطال الخطاب ولبلغ الجواب مجلدات، ولكن التنبيه على القليل مرشد إلى معرفة الكثير لمن له أدنى فهم.

... هذا مع سرده كلام الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة..." إلى أن قال: " وزعمه أن الشيخ يخالفهم فيما قالوه، مع العلم بأنه موافق لهم فيما نقل عنهم لا مخالف لهم، وإنما مقصود هذا المعترض تكثير الكلام وجمع ما أمكن ليَعْظم حجم الكتاب" .

وقال الشاطبي – رحمه الله - (في الاعتصام: 1/176)، في معرض حديثه عن أهل البدع: "... **ذكرهم بما هم عليه، وإشاعة بدعتهم، كي يحذروا ولئلا يغتر بكلامهم**، كما جاء عن كثير من السلف".

وقال الحافظ بن رجب – رحمه الله - (في الفرق بين النصيحة والتعيير ص36):"... فأما أهل البدع والضلالة

ومن تشبّه بالعلماء وليس منهم، فيجوز بيان جهلهم وإظهار عيوبهم تحذيراً من الاقتداء بهم...، ومن عرف منه أنه أراد برده على العلماء... التنقيص والذم وإظهار العيب فإنه يستحق أن يقابل بالعقوبة ليرتدع هو ونظائره عن هذه الرذائل المحرمة".

قلت: وكتابة الردود من الواجبات؛ لأجل استبانة الحق وكشف الباطل، ولتستبين سبيل المؤمنين من سبيل المجرمين، كما قال - تعالى - ﴿وكذلك نفصل الآيات ولتستبين سبيل المجرمين﴾، وإظهاراً للحق ونصرة للدين والقضاء على الفتن، وحتى لا يقع الناس في الشبه الضارة المهلكة في الدين، والتي قال فيها الأمام ابن القيم (في مفتاح دار السعادة 1/442)،وهو يشرح عبارة: **ينقدح الشك في قلبه بأول عارض من شبهة**:" هذا لضعف علمه وقلة بصيرته، إذا وردت على قلبه أدنى شبهة قدحت فيه الشك والريب، بخلاف الراسخ في العلم، لو وردت عليه من الشبه بعدد أمواج البحر، ما أزالت يقينه ولا قدحت فيه شكاً؛ لأنه قد رسخ في العلم، فلا تستفزه الشبهات، بل إذا وردت عليه ردها حرس العلم وجيشه مغلولة ومغلوبة.

والشبهة: **وارد يَرد على القلب يحول بينه وبين انكشاف الحق له**، فمتى باشر القلب حقيقة العلم لم

تؤثر تلك الشبهة فيه، بل يقوى علمه ويقينه بردها ومعرفة بطلانها، ومتى لم يباشر حقيقة العلم بالحق قلبه قدحت فيه الشك بأول وهلة، فإن تداركها وإلا تتابعت على قلبه أمثالها، حتى يصير شاكاً مرتاباً، والقلب يتوارده جيشان من الباطل: جيش شهوات الغي، وجيش شبهات الباطل، فأيما قلب صغى إليها وركن إليها تشربها وامتلأ بها، فينضح لسانه وجوارحه بموجبها، فإن أشرب شبهات الباطل تفجرت على لسانه الشكوك والشبهات والإيرادات، فيظن الجاهل أن ذلك لسعة علمه، وإنما ذلك من عدم علمه ويقينه. وقال لي شيخ الإسلام رضي الله عنه، وقد جعلت أورد عليه إيراداً بعد إيراد: «**لا تجعل قلبك للإيرادات والشبهات مثل السفنجة، فيتشربها فلا ينضح إلا بها، ولكن اجعله كالزجاجة المصمتة، تمر الشبهات بظاهرها ولا تستقر فيها، فيراها بصفائه ويدفعها بصلابته، وإلا فإذا أشربت قلبك كل شبهة تمر عليها صار مقراً للشبهات**"، أو كما قال.

فما أعلم أني انتفعت بوصية في دفع الشبهات كانتفاعي بذلك.

وإنما سميت الشبهة شبهة لاشتباه الحق بالباطل فيها؛

فإنها تلبس ثوب الحق على جسم الباطل، وأكثر الناس أصحاب حسن ظاهر، فينظر الناظر فيما ألبسته من اللباس، فيعتقد صحتها.

وأما صاحب العلم واليقين فانه لا يغتر بذلك، بل يجاوز نظره إلى باطنها وما تحت لباسها فينكشف له حقيقتها، ومثال هذا: الدرهم الزائف؛ فإنه يغتر به الجاهل بالنقد نظراً إلى ما عليه من لباس الفضة، والناقد البصير يجاوز نظره إلى ما وراء ذلك فيطلع على زيفه.

فاللفظ الحسن الفصيح: هو للشبهة بمنزلة اللباس من الفضة على الدرهم الزائف، والمعنى كالنحاس الذي تحته.

وكم قد قتل هذا الاغترار من خلق لا يحصيهم إلا الله!.

وإذا تأمل العاقل الفطن هذا القدر وتدبره رأى أكثر الناس يقبل المذهب والمقالة بلفظ، ويردها بعينها بلفظ آخر، وقد رأيت أنا من هذا في كتب الناس ما شاء الله!

وكم رد من الحق بتشنيعه بلباس من اللفظ قبيح!.

...، **وكل أهل نحلة ومقالة يكسون نحلتهم ومقالتهم أحسن ما يقدرون عليه من الألفاظ، ومقالة مخالفيهم أقبح ما يقدرون عليه من الألفاظ.**

ومن رزقه الله بصيرة، فهو يكشف بها حقيقة ما تحت تلك الألفاظ من الحق والباطل، ولا يغتر باللفظ، كما قيل في هذا المعنى:

تقول هذا جني النحل تمدحه وإن تشأ قلت ذا قيء الزنابير
مدحاً وذماً وما جاوزت وصفهما والحق قد يعتريه سوء تعبير

فإذا أردت الاطلاع على كنه المعنى: هل هو حق أو باطل؟ فجرده من لباس العبارة، وجرد قلبك عن النفرة والميل، ثم أعط النظر حقه ناظراً بعين الإنصاف، ولا تكن ممن ينظر في مقالة أصحابه، ومن يحسن ظنه نظراً تاماً بكل قلبه ثم ينظر في مقالة خصومه، وممن يسيء ظنه به: كنظر الشزر والملاحظة، فالناظر بعين العداوة يرى المحاسن مساوئ، والناظر بعين المحبة عكسه، وما سلم من هذا إلا من أراد الله كرامته وارتضاه لقبول الحق وقد قيل:

وعين الرضا عن كل عيب كليلة كما أن عين السخط تبدي المساويا

وقال آخر:

نظروا بعين عداوة لو أنها عين الرضا لاستحسنوا ما استقبحوا

فإذا كان هذا في نظر العين الذي يدرك المحسوسات، ولا يتمكن من المكابرة فيها، فما الظن بنظر القلب الذي يدرك المعاني التي هي عرضة المكابرة؟!.

والله المستعان على معرفة الحق وقبوله، ورد الباطل وعدم الاغترار به"

وقال العلامة المفسر عبد الرحمن بن سعدي (في

مجموع الفوائد واقتناص الأوابد ص229):"**الشبه الباطلة والمقالات الفاسدة: تختلف نتائجها وثمراتها باختلاف الناس؛ فتحدث لأناس الجهل والضلال، ولأناس الشك والارتياب، ولأناس زيادة العلم واليقين:**

فأما الذين تلتبس عليهم ويعتقدونها على عِلاتها، أو يقلدون فيها غيرهم من غير معرفة بها؛ بل يأخذونها مسلمة؛ فهؤلاء يضلون ويبقون في جهلهم يعمهون، وهم يظنون أنهم يعلمون ويتبعون الحق... وما أكثر هذا الصنف! فدهماء أهل الباطل كلهم من هذا الباب ضلال مقلدون.

وأما الذين تحدث لهم الشك فهم الحذاق، ممن عرف الشبه وميز ما هي عليه من التناقض والفساد، ولم يكن عنده من البصيرة في الحق ما يرجع إليه؛ فإنهم يبقون في شك واضطراب، يرون فسادها وتناقضها، ولا يدرون أين يوجهون؟!.

وأما الذين عندهم بصيرة وعلم بالحق؛ فهؤلاء يزدادون علماً ويقيناً وبصيرة إذا رأوا ما عارض الحق من الشبه واتضح لهم فسادها، ورأوا الحق محكماً منتظماً فإن الضد يظهر منه بضده.

ولهذا كانت معارضات أعداء الرسل وأتباعهم من أهل

العلم والبصيرة لا تزيد الحق إلا يقيناً وبصيرة.
ويشبه هذا: الابتلاء والامتحان الذي يعرض للعباد عند الأوامر الشرعية، أو عند ترك النواهي؛ فإنه يحدث الشك والاضطراب أو الجهل والضلال لأمثال المنافقين وضعفاء الإيمان؛ كما قال الله عنهم: وإذ يقول المنافقون والذين في قلوبهم مرض ما وعدنا الله ورسوله إلا غروراً، حين اشتد الأمر وتكالبت الأحزاب، وظنوا بالله ودينه الظنون الخاطئة.
كما تحدث لأناس زيادة اليقين والإيمان: ولما رأى المؤمنون الأحزاب قالوا هذا ما وعدنا الله ورسوله وصدق الله ورسوله وما زادهم إلا إيماناً وتسليماً.
فالشبهات والمحن والابتلاء لهؤلاء الموفقين تخليص لإيمانهم وزيادة لإيقانهم وتأسيس لصدقهم.
هؤلاء الأقلون عدداً، الأعظمون عند الله قدراً".

فصل

وقد سئل سماحة شيخنا الإمام عبد العزيز بن باز – رحمه الله – (كما في المجلة العربية العدد 187 شعبان 1413هـ ص19): " هل يجوز ذكر أسماء الأشخاص والتعرض لهم حينما يريد الإنسان أن ينقدهم وينقد فكرهم؟".

فأجاب الشيخ: " إذا كان الشخص قد كتب شيئاً يخالف الشرع المطهر ونشره بين الناس أو أعلن في وسائل الإعلام، وجب الرد عليه وبيان بطلان ما قال، ولا مانع من ذكر اسمه ليحذره الناس، كدعاة البدع والشرك وكالدعاة إلى ما حرم الله من المعاصي، ولم يزل أهل العلم والإيمان من دعاة الحق وحملة الشريعة يقومون بهذا الواجب نصحاً لله ولعباده وإنكاراً للمنكر ودعوة إلى الحق وتحذيراً للناس من أن يغتروا بدعاة الباطل والأفكار الهدامة".

قلت: هذا كلام أهل العلم و اعتقادهم وطريقتهم في الردود ورد الباطل وإنكار المنكر، وقد دل عليه الكتاب والسنة والإجماع، وقد بين هذا العلماء عند تفسيرهم لقوله - تعالى - ﴿لا يُحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوءِ مِنَ الْقَوْلِ إِلا مَنْ ظُلِمَ﴾، وجاء التعيين كثيراً في الكتاب والسنة، ومن السنة قوله صلى الله عليه وسلم « ائذنوا له بئس أخو العشيرة...» الحديث، وحديث استشارة فاطمة بنت قيس للنبي صلى الله عليه وسلم في نكاحها، وقول الحسن البصري: " أترغبون عن ذكر الفاجر؟ اذكروه بما فيه، يحذره الناس"، وقد يتعين ذكر الاسم أو الكنية أو الوصف وما يعرف به، إذا لم يتحقق المراد بدونه، ولا مانع يمنع من ذكره، وإذا كان يكفي الإجمال ويفي بالمراد اكتفي به، مثل « ما بال أقوام..» الحديث، ونحوه، هذا في محله وهذا في محله، وهذه الحكمة التي هي وضع الشيء في موضعه:

ووضع الندى في موضع السيف بالعلا مضر كوضع السيف في موضع الندى

وقد قيل:

القدح ليس بغيبة في ستة   متظلم ومعرف ومحذر
ولمظهر فسقاً ومستفت ومن   طلب الإعانة في إزالة منكر

وتجد الحركيين يصرون على الإجمال دائماً جهلاً منهم بالسنة أو لغاية في نفوسهم وهي: عدم تعيينهم وفضحهم ليعرفوا ببدعتهم، وقد سلك مسلكهم جهلاً وتأثراً بمبدئهم أحمد بن يحى النجمي في رسالته (نصيحة للدعاة إلى الله تعالى ص20)، إذ قال ما نصه:" حادي عشر: ألا يصرح بالأسماء وإن علم أصحابها فإن ذلك من سياسة الدعوة [!!]، وكان النبي صلى الله عليه وسلم يقول: « ما بال أقوام يقولون كذا أو يفعلون كذا»، وفي حديث بريرة: « ما بال أقوام يشترطون شروطاً ليست في كتاب الله، ما كان من شرط ليس في كتاب الله فهو باطل ولو كان مئة شرط».

وقل لمن يدعي في العلم فلسفة   حفظت شيئاً وغابت عنك أشياء

فدعوى النجمي أن ذلك من سياسة الدعوة بإطلاق وبلا تفصيل باطل، و ليس من السنة وسياسة الدعوة الحقة؛ خصوصاً إن كان على شاكلة المدخلي يقول كلاماً ويؤلف كتاباً، بل كتباً ونشرات، لحمتها وسداها البغي والهوى والحقد والحسد والضغينة والجهل وقلب الحقائق وتكذيب الحق وقول الباطل وتأييده والتكفير بما لا يقبله خلد عاقل، ومنها كتاب عنونه وسماه باسم ينضح بما لا يقبله العقلاء:"المجموع الواضح في رد منهج وأصول

فالح"!!؛ فإنه يتعين ذكر اسمه حينئذ ولا كرامة؛ لأنه يبتغي العلو بذلك.
وقد قال شيخ الإسلام ابن تيمية (كما في جامع المسائل المجموعة السادسة ص228): "... ولو لم يكن المستكبر يعبد غير الله فإنه يعبد نفسه ولا بد، فيكون مختالاً فخوراً متكبراً، فيكون قد أشرك بنفسه إن لم يشرك بغيره.
وإبليس هو أول المستكبرين، قال تعالى: (إلا ابليس أبى واستكبر وكان من الكافرين).
ومن بطر الحق فجحده فإنه يضطر إلى أن يقر بالباطل، ومن غمط الناس فاحتقرهم وازدراهم بغير حق فإنه يضطر إلى أن يعظم آخرين بالباطل، وهذا من الشرك.
فمن غمط الناس جحد حقهم ليعظم نفسه بذلك، وهذا هو الاستكبار والاختيال، فلا بد له ممن يعيينه على استكباره واختياله للشرك به، وهو يفرح بمن يحمده ويثني عليه ويعظمه، ويشنأ من يذمه ويبغضه ويعيبه، فيكون من أعظم رياء وسمعة، والرياء والسمعة من الشرك، فالمستكبر من أعظم الناس شركاً ورياءً وسمعة.
وإبليس هو الذي يزين كل شرك وكل كبر لبني آدم، وينفخ في أحدهم حتى يتعاظم، ويدعوهم إلى الإشراك

بالله ويأمرهم بذلك، كما قال تعالى: (ولا تكونوا كالذين خرجوا من ديارهم بطراً ورئاء الناس).

وهذا من أعظم الشرك بغير الله، وإن كان قد يشرك به أيضاً، فهو يجمع الإشراك بالله وبغيره ممن أطاع الخلق وعظمهم، فمن أطاعهم اقتدى بهم، ومن أطاع الرسل اقتدى بهم في توحيدهم وطاعتهم لربهم، ومن عصاهم ضل، فجميع من عصى الرسل ولم يقتد بهم فهو مشرك... ومن المعلوم أن الشرك ظلم عظيم، بل هو أعظم الظلم كما قد ذكر الله ذلك في كتابه، وتكلمنا على ذلك في مواضع متعددة.

والإسلام هو التوحيد لله، وهو أصل العدل والقسط، والاستكبار أيضاً من أعظم الظلم، ولو لم يكن فيه إلا الاستكبار على بعض الناس، فإن أدنى ما فيه تفضيل نفسه على نظيره بغير حق، ولقصده العلو على غيره يجحد الحق ويغمط الخلق، فلهذا يوجد في الناس آحادهم وأممهم أن كل من كان أعظم تحقيقاً للإسلام كان أبعد عن الشرك والكبر، وكل من كان أبعد عن الإسلام كان أقرب إلى الشرك والكبر، فإن الإسلام هو أن يستسلم العبد لله رب العالمين، فلا يعبد إلا الله وحده لا شريك له، ولا يستكبر عن عبادته وطاعته وطاعة رسله التي جماعها العدل، كما قال تعالى: (لقد

أرسلنا رسلنا بالبينات وأنزلنا معهم الكتاب والميزان ليقوم الناس بالقسط)، وقال: (قل أمر ربي بالقسط وأقيموا وجوهكم عند كل مسجد)، ولهذا أمر الله رسوله أن يقول لأهل الكتاب (تعالوا إلى كلمة سواء بيننا وبينكم ألا نعبد إلا الله ولا نشرك به شيئا) الآية.

فالإسلام يتضمن العدل، وهو التسوية بين متماثلين والتفريق بين متفاضلين من المخلوقات إذ ذلك من الإسلام لله رب العالمين وحده...

وأصل العدل هو القسط، والقسط هو الإقساط في حق الله تعالى بألا يعدل به غيره ولا يجعل له شريك، كما قال النبي صلى الله عليه وسلم لمعاذ: "حق الله على عباده أن يعبدوه لا يشركون به شيئاً".

فإذا لم يسلموا له بل عدلوا به غيره كان ذلك ظلماً عظيماً، وإذا فعلوا هذا الظلم في حق الله فهم في حقوق العباد أظلم، **والتسوية بين المتفاضلين ظلم، كما أن التفضيل بين المتماثلين ظلم،** والشرك من نوع الأول كما قال تعالى: (إذ نسويكم برب العالمين)، والاستكبار قد يكون من نوع الثاني، والإسلام يتضمن العدل كله، كما أنه ينافي الشرك والكبر ".

قال الحافظ ابن رجب (في جامع العلوم والحكم 2/275)، في شرح حديث أبي هريرة في صحيح مسلم

الذي فيه «ولا يحقره، بحسب امرئ من الشر أن يحقر أخاه المسلم»: " احتقار المسلم لأخيه المسلم، ناشئ عن الكبر، كما قال النبي صلى الله عليه وسلم: «الكبر بطر الحق وغمط الناس» خرجه مسلم من حديث ابن مسعود، وخرجه الإمام أحمد، وفي رواية له: «الكبر سفه الحق، وازدراء الناس»، وفي رواية: «وغمص الناس»، وفي رواية زيادة: «فلا يراهم شيئاً»، وغمص الناس: الطعن عليهم وازدراؤهم، وقال الله - عز وجل -: يا أيها الذين آمنوا لا يسخر قوم من قوم عسى أن يكونوا خيراً منهم ولا نساء من نساء عسى أن يكن خيراً منهن، فالمتكبر ينظر إلى نفسه بعين الكمال، وإلى غيره بعين النقص، فيحتقرهم ويزدريهم، ولا يراهم أهلاً لأن يقوم بحقوقهم، ولا أن يقبل من أحد منهم الحق إذا أورده عليه" إلى أن قال (ص 278)" قوله صلى الله عليه وسلم «بحسب امرئ من الشر أن يحقر أخاه المسلم» يعني: يكفيه من الشر احتقار أخيه المسلم، فإنه إنما يحتقر أخاه المسلم لتكبره عليه، والكبر من أعظم خصال الشر، وفي صحيح مسلم عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «لا يدخل الجنة من في قلبه مثقال ذرة من كبر».

وقد قال ابن القيم (في السياسة الشرعية (1/173):"فكم ممن يريد العلو، ولا يزيده ذلك إلا سفولاً، وكم ممن جعل من الأعلين وهو لا يريد العلو ولا الفساد، وذلك لأن إرادة العلو على الخلق ظلم؛ لأن الناس من جنس واحد.

فإرادة الإنسان أن يكون هو الأعلى ونظيره تحته ظلم، ومع أنه ظلْم، فالناس يبغضون من يكون كذلك ويعادونه؛

لأن العادل منهم لا يحب أن يكون مقهوراً لنظيره، وغير العادل منهم يؤثر أن يكون هو القاهر.

ثم إنه مع هذا لا بد لهم - في العقل والدين - من أن يكون بعضهم فوق بعض، كما أن الجسد لا يصلح إلا برأس.

قال - تعالى -: ﴿وَهُوَ الَّذِي جَعَلَكُمْ خَلائِفَ الأَرْضِ وَرَفَعَ بَعْضَكُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ لِيَبْلُوَكُمْ فِي مَا آتَاكُمْ﴾.

وقال - تعالى -: ﴿نَحْنُ قَسَمْنَا بَيْنَهُمْ مَعِيشَتَهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ لِيَتَّخِذَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا سُخْرِيًّا﴾".

وقد قال الشاطبي ـ رحمه الله ـ (في الاعتصام ص 134):" فصاحب البدعة لما غلب عليه الهوى مع الجهل بطريق السنة, توهم أن ما ظهر له بعقله هو الطريق القويم دون غيره, فمضى عليه, فحاد بسببه عن الطريق المستقيم, فهو ضال من حيث ظن أنه راكب للجادة, كالمار بالليل على الجادة وليس له دليل يهديه, يوشك أن يضل عنها فيقع في متاهة, وإن كان بزعمه يتحرى قصدها, فالمبتدع من هذه الأمة إنما ضل في أدلتها حيث أخذها مأخذ الهوى والشهوة, لا مأخذ الانقياد تحت أحكام الله, وهذا هو الفرق بين المبتدع وغيره؛ ولأن المبتدع جعل الهوى أول مطالبه, وأخذ الأدلة بالتبع".

قال الحافظ ابن رجب (في جامع العلوم والحكم 2/99)، في شرح حديث النواس بن سمعان رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال:" البر حسن الخلق، والإثم: ما حاك في نفسك وكرهت أن يطلع عليه الناس" رواه مسلم، وحديث وابصة بن معبد:"..." وبعد أن ذكر أدلة أخرى، قال:" وهذا يدل على أن الله فطر عباده على معرفة الحق، والسكون إليه وقبوله، وركز في الطباع محبة ذلك والنفور عن ضده.

وقد يدخل هذا في قوله في حديث عياض بن حِمار:"إني خلقت عبادي حنفاء مسلمين، فأتتهم الشياطين فاجتالتهم عن دينهم، فحرَّمَتْ عليهم ما أحللت لهم، وأمرتهم أن يشركوا بي ما لم أنزِّل به سلطاناً".

وقوله:" كل مولود يولد على الفطرة، فأبواه يهودانه وينصرانه ويمجسانه، كما تنتج البهيمة بهيمة جمعاء، هل تحسون فيها من جدعاء؟" قال أبو هريرة: اقرؤوا إن شئتم: فطرة الله التي فطر الناس عليها لا تبديل لخلق الله.

ولهذا سمى الله ما أمر به معروفاً، وما نهى عنه منكراً، فقال:إن الله يأمر بالعدل والإحسان وإيتاء ذي القربى وينهى عن الفحشاء والمنكر والبغي[النحل:90]، وقال في صفة الرسول صلى الله عليه وسلم:ويحل لهم

الطيبات ويحرم عليهم الخبائث﴿[الأعراف:157]، وأخبر أن قلوب المؤمنين تطمئن بذكره، فالقلب الذي دخله نور الإيمان وانشرح به وانفسح، يسكن للحق ويطمئن به ويقبله، وينفر عن الباطل ويكرهه ولا يقبله.

قال معاذ بن جبل: أحذركم زيغة الحكيم، فإن الشيطان قد يقول كلمة الضلالة على لسان الحكيم، وقد يقول المنافق كلمة الحق. فقيل لـمعاذ: ما يدريني أن الحكيم قد يقول كلمة الضلالة، وأن المنافق يقول كلمة الحق؟ قال: اجتنب من كلام الحكيم المشتهرات التي يقال: ما هذه؟ ولا يثنيك ذلك عنه، فإنه لعله أن يُراجع، وتَلَقَّ الحق إذا سمعته، فإن على الحق نوراً. خرجه أبو داود، وفي رواية له قال: بل ما تشابه عليك من قول الحكيم حتى تقول: ما أراد بهذه الكلمة؟

فهذا يدل على أن الحق والباطل لا يلتبس أمرهما على المؤمن البصير، بل يعرف الحق بالنور الذي عليه، فيقبله قلبه وينفر عن الباطل فينكره ولا يعرفه، ومن هذا المعنى قول النبي صلى الله عليه وسلم:" سيكون في آخر الزمان قوم يحدثونكم بما لم تسمعوا أنتم ولا آباؤكم، فإياكم وإياهم": يعني أنهم يأتون بما تستنكره قلوب المؤمنين ولا تعرفه، وفي قوله:" أنتم ولا آباؤكم" إشارة إلى أن ما استقرت معرفته عند المؤمنين مع

تقادم العهد وتطاول الزمان فهو الحق، وأن ما أحدث بعد ذلك مما يستنكر فلا خير فيه.
فدل حديث وابصة وما في معناه على الرجوع إلى القلوب عند الاشتباه، فما إليه سكن القلبُ وانشرح إليه الصدر فهو البر والحلال، وما كان خلاف ذلك فهو الإثم والحرام.
وقوله في حديث النواس:" الإثم ما حاك في الصدر، وكرهت أن يطلع عليه الناس" إشارة إلى أن الإثم ما أثر في الصدر حرجاً وضيقاً وقلقاً واضطراباً، فلم ينشرح له الصدر، ومع هذا فهو عند الناس مستنكر، بحيث ينكرونه عند اطلاعهم عليه، وهذا أعلى مراتب معرفة الإثم عند الاشتباه، وهو ما استنكره الناس على فاعله وغير فاعله.
ومن هذا المعنى قول ابن مسعود: ما رآه المؤمنون حسناً، فهو عند الله حسن، وما رآه المؤمنون قبيحاً، فهو عند الله قبيح.
وقوله في حديث وابصة وأبي ثعلبة:«وإن أفتاك المفتون» يعني: أن ما حاك في صدر الإنسان فهو إثم وإن أفتاه غيره بأنه ليس بإثم، فهذه مرتبة ثانية، وهو أن يكون الشيء مستنكراً عند فاعله دون غيره، وقد جعله - أيضاً - إثماً،وهذا إنما يكون إذا كان صاحبه ممن شرح صدره بالإيمان، وكان المفتي يفتي له بمجرد ظن أو

ميل إلى هوى من غير دليل شرعي، فأما ما كان مع المفتي به دليل شرعي، فالواجب على المستفتي الرجوع إليه وإن لم ينشرح له صدره، وهذا كالرخص الشرعية، مثل الفطر في السفر والمرض وقصر الصلاة في السفر ونحو ذلك مما لا ينشرح به صدور كثير من الجهال، فهذا لا عبرة به.
وقد كان النبي صلى الله عليه وسلم أحياناً يأمر أصحابه بما لا تنشرح به صدور بعضهم، فيمتنعون من فعله، فيغضب من ذلك، كما أمرهم بفسخ الحج إلى العمرة، فكرهه من كرهه منهم، وكما أمرهم بنحر هديهم، والتحلل من عمرة الحديبية، فكرهوه وكرهوا مقاضاته لقريش على أن يرجع من عامه، وعلى من أتاه منهم يرده إليهم.
وفي الجملة فيما ورد النص به، فليس للمؤمن إلا طاعة الله ورسوله، كما قال - تعالى -:وما كان لمؤمن ولا مؤمنة إذا قضى الله ورسوله أمراً أن يكون لهم الخيرة من أمرهم[الأحزاب:36].
وينبغي أن يتلقى ذلك بانشراح الصدر والرضا، فإن ما شرعه الله ورسوله يجب الإيمان والرضا به والتسليم له، كما قال تعالى:فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجاً مما

قضيت ويسلموا تسليماً﴿[النساء: 65].

وأما ما ليس فيه نص من الله ورسوله ولا عمن يقتدى بقوله من الصحابة وسلف الأمة، فإذا وقع في نفس المؤمن المطمئن قلبه بالإيمان، المنشرح صدره بنور المعرفة واليقين منه شيء، وحك في صدره لشبهة موجودة، ولم يجد مَن يفتي فيه بالرخصة إلا من يخبر عن رأيه، وهو ممن لا يوثق بعلمه ودينه، بل هو معروف باتباع الهوى، فهنا يرجع المؤمن إلى ما حكَّ في صدره، وإن أفتاه هؤلاء المفتون.

وقد نص الإمام أحمد على مثل هذا، قال المروزي في (كتاب الورع): قلت لأبي عبد الله: إن القطيعة أرفق بي من سائر الأسواق، وقد وقع في قلبي من أمرها شيء، فقال: أمرها أمر قذر متلوث، قلت: فتكره العمل فيها؟ قال: دع ذا عنك إن كان لا يقع في قلبك شيء، قلت: قد وقع في قلبي منها، قال: قال ابن مسعود: الإثم حوازّ القلوب. قلت: إنما هذا على المشاورة؟ قال: أي شيء يقع في قلبك؟ قد اضطرب عليَّ قلبي، قال: الإثم حواز القلوب."

قلت: وإن من السنة الجارية أن أهل الحق يمتحنون بالمخالفين المجانبين لهم لأجل ما هم عليه من الحق، وقد يبتلون بأصحاب الخصومة والشغب واللجاج الذين

اتخذوا طريق الغي سبيلاً وجادلوا بالباطل ليدحضوا به الحق، وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في هذا الصنف من الناس: "ما ضل قوم بعد هدى كانوا عليه إلا أوتوا الجدل"، ثم تلا رسول الله صلى الله عليه وسلم هذه الآية: ﴿مَا ضَرَبُوهُ لَكَ إِلا جَدَلاً بَلْ هُمْ قَوْمٌ خَصِمُونَ﴾".

وقد قال ابن القيم (في إعلام الموقعين: 2/235)، عن أهل الخلاف والبدعة التي هي أصل الفرقة، وعن الأصل الذي يجمع وهو السنة: " فلو اتفقت كلمتهم [أهل الخلاف والابتداع] على ذلك وانقاد كل واحد منهم لمن دعاه إلى الله ورسوله وتحاكموا كلهم إلى السنة وآثار الصحابة لقل الاختلاف وإن لم يعدم من الأرض، ولهذا تجد أقل الناس اختلافاً أهل السنة والحديث فليس على وجه الأرض طائفة أكثر اتفاقاً وأقل اختلافاً منهم لما بنوا على هذا الأصل، وكلما كانت الفرقة عن الحديث أبعد كان اختلافهم في أنفسهم أشد وأكثر، **فإن من رد الحق مرج عليه أمره واختلط عليه والتبس عليه وجه الصواب فلم يدر أين يذهب،** كما قال - تعالى -: ﴿بَلْ كَذَّبُوا بِالْحَقِّ لَمَّا جَاءَهُمْ فَهُمْ فِي أَمْرٍ مَرِيجٍ﴾".

وقال - أيضاً - (في الفوائد ص 100):"كل من آثر الدنيا من أهل العلم واستحبها، فلا بد أن يقول على الله غير

الحق في فتواه وحكمه وفي خبره وإلزامه؛ لأن أحكام الرب سبحانه كثيراً ما تأتي على خلاف أغراض الناس، ولاسيما أهل الرياسة والذين يتبعون الشبهات، فإنهم لا تتم لهم أغراضهم إلا بمخالفة الحق ودفعه كثيراً .

فإذا كان العالم والحاكم محبين للرياسة متبعين للشهوات لم يتم لهما ذلك إلا بدفع ما يضاده من الحق ولاسيما إذا قامت له شبهة، فتتفق الشبهة والشهوة ويثور الهوى، فيخفى الصواب وينطمس وجه الحق، وإن كان الحق ظاهراً لا خفاء به ولا شبهة فيه أقدم على مخالفته وقال : لي مخرج بالتوبة، وفي هؤلاء وأشباههم قال - تعالى -: ﴿ فخلف من بعدهم خلف أضاعوا الصلاة واتبعوا الشهوات﴾ الآية [59 سورة مريم].

وقال الله - تعالى - فيهم أيضاً: ﴿ فخلف من بعدهم خلف ورثوا الكتاب يأخذون عرض هذا الأدنى ويقولون سيغفر لنا وإن يأتهم عرض مثله يأخذوه ألم يؤخذ عليهم ميثاق الكتاب ألا يقولوا على الله إلا الحق ودرسوا ما فيه والدار الآخرة خير للذين يتقون أفلا تعقلون﴾ [169سورة الأعراف] . فأخبر سبحانه أنهم أخذوا العرض الأدنى مع علمهم بتحريمه عليهم وقالوا سيغفر لنا، وإن عرض لهم عرض آخر أخذوه، فهم مصرون على ذلك، وذلك هو الحامل لهم على أن يقولوا على الله غير

الحق، فيقولون: هذا حكمه وشرعه ودينه، وهم يعلمون أن دينه وشرعه وحكمه خلاف ذلك، أو لا يعلمون أن ذلك دينه وشرعه وحكمه، فتارة يقولون على الله ما لا يعلمون وتارة يقولون عليه ما يعلمون بطلانه".

قال أحدهم: "إن الفتوى الجاهلة، والبدعة المحدثة، والحديث الموضوع، والخرافة المقدّسة كل ذلك من تزوير الوحي، وتحريف الكلم عن مواضعه".

قلت: وأهل الحق محنة للمخالفين للسنة؛ فإنهم يعرفون بعيبهم وشناءتهم إياهم، وإذا وجد ذلك فإنه يدل على المفارقة في المنهج والعقيدة.

ومن هؤلاء الذين ابتلوا بالخلاف والأغلوطات: ربيع المدخلي الذي فكر وقدر فأوهم ظلماً وعدواناً أموراً في الدين قلب الحق فيها باطلاً والباطل حقاً, بل قلب الحقائق من وجه إلى قفا ومن بطن إلى ظهر , مما يدل على أنه قد تملكه الحقد والضغينة, وتمكن منه البغي والهوى, فالله حسيبه.

ومن ذلك افتراؤه عليّ – وهو من بين افتراءاته عليّ العديدة - بأنني أدعو إلى التقليد المحرم الذي يقول عنه هو - فيما كتبه في إحدى نشراته المغرضة التي نشرها بتاريخ 24/2/1425هـ -:"أصل من أصول الشرك في أمم الضلال"!!.

ويظن أنه ينتصر علي بباطله، وبهذا التشويه والتشويش وأنا - بحمد الله - ممن قال عنهم الإمام ابن القيم (في الفروسية ص 228): " لسنا ممن يقعقع له بالشنان، ولا ممن يفر إذا أشرع إليه طرف السنان، وإنا - بحمد الله - للحق ناصرون، وبه منتصرون، وفيه متبصرون، وبه مخاصمون، وإليه محاكمون، وهو أخبيتنا التي نفزع إليها، وقاعدتنا التي نعتمد عليها، ونحن نبرأ إلى الله مما سواه، ونعوذ بالله أن ننصر إلا إياه، ولسنا ممن يعرف الحق بالرجال، وإنما ممن يعرف الرجال بالحق، ولسنا ممن يعرض الحق على آراء الخلق فما وافقه منها قبله، وما خالفه رده، وإنما نحن ممن يعرض آراء الرجال وأقوالها على الدليل فما وافقه منها اعتد به وقبله، وما خالفه خالفه".

إذا زيد شراً زاد صبراً كأنما   هو المسك ما بين الصلاية والفهر
فإن فتيت المسك يزداد طيبه   على السحق، والحر اصطباراً على الضر

ولقد تعاون على السوء والإثم والعدوان مع شيخه - كاتب: (رفقا..)، و(الحث..)- ونفذ تعليماته بل هو الذي دفعه دفعاً وغره غروراً مع غروره، وقد تمنى شيخه موتي بقوله**:" بل بموته يسلمون من شره"**!!،

وقوله للمدخلي**:" وأن يكون لكم موقف منه[**يعنيني] **يوقفه عند حده "**!!، وذلك دليل قطعي على أن ما قاما به مؤامرة، وأن مردها إلى العداء الشخصي والحقد والهوى والهوس، وكان أول من بدأ تنفيذ تلك المؤامرة عبيد الجابري بما سماه:(شهادة.. وبراءة ذمة)؟!!، ﴿ستكتب شهادتهم ويسألون﴾، وهو المتخصص لبدء المؤامرات، ومنها، بل أولها، مؤامرته ضدي دون ذنب جنيته إلا مخالفتي إياهم نصرة للحق وفي سبيله، والذي تحمل المدخلي من الأباطيل ما تحمل وأشاعها وكان الجابري حملاً وديعاً تجاهها هو ومن على شاكلته، **ومنطقهم: لا أرى لا أسمع لا أتكلم**.

وإني وإياهم في هذه المؤامرة كما قال سويد بن أبي كاهل (كما في تاريخ دمشق □□□□□□):

كيف ترجون سقاطي بعدمـا   جلّل الرأس بياض وصلع

رب من أنضجت غيظاً صدره   لو تمنى لي موتاً لم يطع

ويراني كالشجا في صــدره   عَسِراً مخرجه لا ينتزع

جرذ يخطر ما لم يــرني   فإذا أسمعه صوتي انقمع

لم يضرني غير أن يحسدني   فهو يزقو مثل ما يزقو الضوع[5]

ويحييني إذا لاقــيتـــــه   وإذا يخلو له لحمي رتع

قد كفاني الله ما في نفسه   وإذا ما يكف شيئاً لم يضع

وقد قال الإمام ابن رجب -رحمه الله- (في جامع العلوم والحكم 2/267)، عن صنف من الناس نراهم عياناً مع المدخلي على وضوح باطله: " ولما كثر اختلاف الناس في مسائل الدين، وكثر تفرقهم، كثر بسبب ذلك تباغضهم وتلاعنهم، وكل منهم يظهر أنه يبغض لله، وقد يكون في نفس الأمر معذوراً، وقد لا يكون معذوراً، بل يكون متبعاً لهواه، مقصراً في البحث عن معرفة ما يبغض عليه، فإن كثيراً من البغض كذلك إنما يقع لمخالفة متبوع يظن أنه لا يقول إلا الحق، وهذا الظن خطأ قطعاً، وإن أريد أنه لا يقول إلا الحق فيما خولف فيه، فهذا الظن قد يخطئ ويصيب، وقد يكون الحامل على الميل إليه مجرد الهوى، أو الإلف، أو العادة، وكل هذا يقدح في أن يكون هذا البغض لله، فالواجب على المؤمن أن ينصح نفسه، ويتحرز في هذا غاية التحرز، وما أشكل منه فلا يدخل نفسه فيه خشية أن يقع فيما نهي عنه من البغض المحرم.

وهاهنا أمر خفي ينبغي التفطن له، وهو أن كثيراً من أئمة الدين قد يقول قولاً مرجوحاً، ويكون مجتهداً فيه مأجوراً على اجتهاده فيه موضوعاً عنه خطؤه فيه، ولا يكون المنتصر لمقالته تلك بمنزلته في هذه الدرجة؛ **لأنه قد لا ينتصر لهذا القول إلا لكون متبوعه قد قاله، بحيث إنه لو قاله غيره من أئمة الدين**

---

5 () **طائر من طيور الليل، إذا أحس بالصباح صدح.**

لما قبله ولا انتصر له ولا والى من وافقه ولا عادي من خالفه، وهو مع هذا يظن أنه إنما انتصر للحق بمنزلة متبوعه، وليس كذلك؛ فإن متبوعه إنما كان قصده الانتصار للحق وإن أخطأ في اجتهاده، **وأما هذا التابع فقد شاب انتصاره لما يظنه الحق إرادة علو متبوعه وظهور كلمته وأن لا ينسب إلى الخطإ، وهذه دسيسة تقدح في قصد الانتصار للحق**، فافهم هذا فإنه مهم عظيم ".

ومن شرور المدخلي استباحته ما حرم الله من عرضي وظلمي، ونصوص تحريم ذلك معلومة في الشرع، وقد أورد البيهقي بسند حسن، في رسالته إلى أبي محمد الجويني (ص47): "عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «حدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج، وحدثوا عني ولا حرج، ولا تكذبوا علي».

فقال بعده: قال الشافعي: (أحاط العلم أن النبي صلى الله عليه وسلم لا يأمر أحداً بحال أن يكذب على بني إسرائيل، ولا على غيرهم، فإذا أباح الحديث عن بني إسرائيل، فليس أن يقبلوا الحديث الكذب على بني إسرائيل...؛ لأنه يروى عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال:« من حدث بحديث وهو يراه كذباً، فهو أحد الكاذبين»،[إسناده صحيح].

وإنما أباح قبول ذلك عمن حدث به ممن يجهل صدقه وكذبه).

قال: (وإذا فرق بين الحديث عنه، والحديث عن بني إسرائيل، فقال «حدثوا عني، ولا تكذبوا علي»، فالعلم - إن شاء الله - يحيط أن الكذب الذي نهاهم عنه: هو الكذب الخفي، وذلك: الحديث عمن لا يعرف صدقه)".

كلا زعمتم بأنا لا نقاتلكم إنا لأمثالكم يا قومنا قتل

******

لا أتقي حسك الضغائن بالرقى فعل الذليل وإن بقيت وحيدا

لكن أجرد للضغائن مثلها حتى تموت وللحقود حقودا

***

إني كأني أرى من لا حياء له ولا أمانة وسط القوم عريانا

وقد بينت ضلالات وجهالات وتصورات المدخلي الخاطئة - وهي كثيرة - في كتبي: (الصارم المصقول لمقارعة الصيال على الأصول)[6]، و(القول الجلي في كشف إرجاء المدخلي)، و(تنبيه الألباء إلى ما في منشور الناصح الصادق من الإرجاء)، و(القول السديد في كبح المماحك في مسائل مهمة،ومسألة التقليد)، و(النقض

---

[6] والذي هو قد أحرق المدخلي

المثالي في فضح مذهب ربيع المدخلي الاعتزالي)، في قوله: "لا تلتقي الروح الجسد إلا يوم القيامة"، و" الصارم المسلول للذود عن أهل السنة وعن الأصول"،وغيرها.

وكتابي هذا رد عليه, وعلى موافقيه, والمدافعين عنه بالباطل في مسألة التقليد، وبيان الاجتهاد والاتباع، وقضايا أخرى، وقد سميته: **التحقيق السديد في الاجتهاد والاتباع والتقليد**: وهي أمور يقينية معروفة عند العلماء.

وقد اضطرنا الجهلاء وذووا الأهواء إلى تجشم عناء بيانها وسباق رهانها:

وإن عناءاً أن تفهم جاهلا   فيزعم جهلا أنه منك أعلم

وقصدنا ألا تروج بضاعتهم الكاسدة, وتصوراتهم الفاسدة.

وإن كان الراكضون خلف هذا الرجل المفتون، والخصم الألد على غير سبيل حين صدقوه فيما يزعمه من أباطيل ولو طبقوا - على أقل تقدير - ما قاله شيخ الإسلام لأقصروا عن قبيح فعلهم وسيء عملهم، قال - رحمه الله - (في المنهاج 6/253):"إن مجرد قول الخصم في خصمه لا يوجب القدح في واحد منهما، وكذلك كلام أحد المتشاجرين في الآخر".

وقد قال (كما في مختصر فتاوى ابن تيمية للبعلي ص 381): "وليس للإنسان أن يكون حاكماً لنفسه، ولا شاهداً لها".
ويصدّق هذا لدى المسلم قوله صلى الله عليه وسلم: «لو يعطى الناس بدعواهم لادعى ناس دماء رجال وأموالهم، ولكن اليمين على المدعى عليه».
قلت: والأمر كما قال العلامة المحقق عبد الرحمن المعلمي (في التنكيل 1/183):" ومن عجيب شأن التعصب أنه يبلغ بصاحبه من العمى أن يسعى جاهداً في الإضرار بمن يتعصب له متوهماً أنه إنما يسعى في نفعه "

ولا يضير ما أتى به القوم من الإضلال، فقد قال شيخ الإسلام ابن تيمية (في نقض التأسيس..): " الأمور اليقينية والحقائق الصادقة يستحيل أن تقدح فيها الشبهات والتشكيكات بوجه من الوجوه".
وقال (في الرد على الإخنائي ص 161): " فيقال لك: المستحق للطعن في عقله وفي دينه من جعل المستقيم أعوج، وزاغ عن سواء المنهج، وتناقض فيما يقول وجعل غيره هو المتناقض، كما قيل في المثل السائر « رمتني بدائها وانسلت»".
وقال الشيخ العلامة عبد اللطيف بن عبد الرحمن في رده على عثمان بن منصور: (في إتمام المنة والنعمة.. ص52، كما في الدرر السنية 4/96): "... وأنه ممن يقول على الله وكتابه ورسوله بغير علم ولا برهان وأما

تشنيعه بعد ذلك على خصمه ونسبته إلى الجهل فهذا عليه لا له، وباب الدعوى واسع أوسع من المشرق إلى المغرب، يسلكه كل أحد عاقلاً أو سفيهاً ، محقاً أو مبطلاً، عالماً أو جاهلاً".

وله -أيضاً-:" الدعاوى والقول بلا حجة أوسع من المشرق إلى المغرب، يمكن كل مبطل أن يقول في خصمه ما شاء، إن لم يمنعه مانع أو يزعه وازع من سنة أو قرآن أو رهبة وسلطان، وإذا خلا الرجل من ذلك وخلع ربقة الحياء والدين ليصنع ما شاء، كما في الحديث: (إذا لم تستح فاصنع ما شئت)"[7].

قلت: فحن ننقض عليه فيما يلجّ ويشغب به عليّ زاعماً أنني أدعو إلى التقليد، الذي وصفه بأنه: "أصل من أصول الشرك في أمم الضلال"؛ متشبثاً ومتعلقاً بعبارة فرغت من مهاتفة معي وهي الآتية: ((ويكفيك أن عبد المالك يسير على منهجهم في قضية عدم التقليد، وأنه حرام، بكونه يقول لهؤلاء: ينظرون حتى في كلام العلماء، وهو ما تردّه رسالات الرسل، وتردُّه العقول السليمة، ينظرون وما يقتنعون به يأخذون به، هذه قاعدة: (لا نُقلّد ونقول الحق) عند المأربي، وعند هؤلاء

---

[7] من حديث البخاري عن أبي مسعود، وتمامه: قال النبي صلى الله عليه وسلم: « إن مما أدرك الناس من كلام النبوة الأولى إذا لم تستحي فاصنع ما شئت ».

جميعاً الذين أشرت إليهم، والذين مرَّ ذكرهم في الحديث ممن هم على شاكلة المأربي يناصرونه)).
فقال ربيع المدخلي مغالطاً و مماحلاً ومماحكاً ومبارزاً في غير ميدان يطلب وحده النزال والطعان: "أخي، في هذا الكلام إجمال وإيهام للواقف عليه، وأن التقليد واجب على عموم المسلمين، وأن عدم التقليد ترده رسالات الرسل والعقول السليمة...
أخي، إن رسالات الرسل ... جاءت بهدم التقليد الذي هو أصل من أصول الشرك في أمم الضلال[8]..."؟!!.
وأقول: لم تأت رسالات الرسل بهدم التقليد عموماً كما تزعم، وإنما جاءت بهدم التقليد: **"الذي هو أصل من أصول الشرك في أمم الضلال"**، وهو تقليد الآباء والأجداد واتباع أعراف الناس والأمم المخالفة للشرع ولم تبن على الدين: ﴿ إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءنَا عَلَى أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَى آثَارِهِم مُّقْتَدُونَ﴾ ،﴿ إِذَا قِيلَ لَهُمُ اتَّبِعُوا مَا أَنزَلَ اللّهُ قَالُواْ بَلْ نَتَّبِعُ مَا أَلْفَيْنَا عَلَيْهِ آبَاءنَا ﴾.
فحسيبك الله إنك لتكتم الحق وأنت تعلم.
ثم أقول: أين يوجد هذا النوع من التقليد في كلامي وأنني أوجبه على عموم المسلمين؟!!.
ما أظلمك وأكذبك وأشد بغيك أيها الرجل وأعظم

---

[8]() نعم أنت والله بكلامك هذا امتطيت مطية الباطل، فزعمت أنني أقول بالتقليد المذموم.

تلبيسك وأكبر افتراءك، وكأنك لا تعلم أن الناس تعرف من افتريت عليه، فافتراؤك - بحمد الله - مكشوف عندهم، فكيف تستخف بهم إلى هذا المبلغ من الاستخفاف؟ - وإن كان كثيراً وعظيماً- والأكثر استخفافاً بالعقول قولك، بل كذبك:أننا لا نرى المصالح ودرء المفاسد في الشريعة ولا الضرورات ولا الرخص ولا السماحة ولا نقول بحكمة الله ولا لطف الله ولا إحسان الله وهو مما لا يعقل حصوله من مسلم أبداً، وأكاذيبك وافتراءاتك الأخرى مما لم تسبق إليه ولن تلحق، وقولك فيما سميته شرحاً لـــ(عقيدة السلف أصحاب الحديث ص92): **" هؤلاء لا يقمعهم إلا السيف والسجون والمطاردات! ؟!!!"**، وهؤلاء من تقول عنهم الحدادية الجديدة، وقلت: (في ص 70) **" بقيادة فالح"**، وقلت عن هذه الفرقة التي اخترعتها من بنيات أفكارك، - وهي كل من يخالفك في صغير أو كبير -، ونسبت إليها من الضلال ما لا يمكن أن يقوله أحد لا من العقلاء ولا من المجانين،- والتي هي على ما تردده دائماً: بو[9]- ولا نقول: تقول عنهم ما لم يقله مالك في الخمر، بل تقول

---

[9]() البَوْ :بفتح الباء الوحدة وسكون الواو : كلمة تضرب لما لا حقيقة له ويتوهم أن له حقيقة، وأصله جلد الحوار : ولد الناقة ، يحشى بشيء فتنظر إليه الناقة وتشمه فتتوهم أنه ولدها فتدر اللبن .

عنهم: إنهم أهل كذب وفجور وأئمتهم معصومون لا يخطئون، بل صاروا كلهم معصومين، ولا أحد يخطيء أحداً وهم حرب على أهل السنة [أنت ومن معك أهل السنة أو من يوافقك أو يتبعك!!] وأنهم يخدمون سادتهم من أهل البدع لا أرى شراً منهم الآن لا تجد طائفةً حتى في الكفار أسوأ من هذه الطائفة وأقل أدباً وأسوأ أخلاقاً لا أستبعد أن في أوساطهم زنادقة يحاربون الإسلام، أخطر على الإسلام عندي من الروافض وأهل البدع، وأشد وأنكى وأكثر حقداً على أهل السنة، الروافض وغيرهم يشمتون بأهل السنة ويعتبرون الحدادية من أهل السنة، نحن نقول لهم هؤلاء ليسوا من أهل السنة أعداء للسنة وأشد منكم عداوة لأهل السنة، **الروافض مشغولون بالدفاع عن رسول الله** صلى الله عليه وسلم وهم لا شغل لهم إلا الطعن في أهل السنة، فئة خبيثة أنشئت لأهداف خبيثة: الطعن في أئمة السنة وإسقاط منهجهم ، فيهم روافض وباطنية - لا أستبعد أبداً-، وتجد هذا وغيره موثقاً في آخر الكتاب، فحسيبك الله ونسأله سبحانه أن يوقفك للحساب، ويعاملك بعدله، وأسأله - تعالى - أن يعجل حسابك الدنيوي.

اللهم يا من قلت وقولك الحق ﴿وَكَذَلِكَ أَخْذُ رَبِّكَ إِذَا أَخَذَ الْقُرَى وَهِيَ ظَالِمَةٌ إِنَّ أَخْذَهُ أَلِيمٌ شَدِيدٌ﴾، وقال نبيك « إن الله ليملي للظالم حتى إذا أخذه لم يفلته»، وختم بقولك: ﴿وَكَذَلِكَ أَخْذُ رَبِّكَ...﴾، خذ المدخلي أخذ عزيز مقتدر، ومن دفعه إلى باطله ومؤامرته ومن معه عليه جزاء بغيه وظلمه، وتغييره لدينك الحق وإحلال محله الباطل، ومحاربته عليه، اللهم وأحن من يحامي عن المدخلي وهو يعلم أنه محرم عليه في دين الله ويتعاون معه على الإثم والعدوان، وجازه اللهم بما يستحق، وحسبنا الله ونعم الوكيل.

وقد قال سماحة الشيخ المفتي العام عبد العزيز بن عبد الله آل الشيخ (كما في جريدة المدينة - السبت 20 صفر 1429هـ العدد 16390):"لا يجوز للمحامي أن يترافع في قضية يعرف أن أصحابها ليسوا على حق... وعلم المحامي ذلك فعليه أن يترك هذه القضية فوراً".

ولو قلت واعتقدت بهذا النوع من التقليد أو قال به مثلي لحكم عليه بالكفر ولو لم يكن داعية إليه، بل لحكم هو نفسه على نفسه بذلك؛ لأنه مقتضى النصوص الشرعية، وما عليه منهج أهل السنة والجماعة.

فكيف يتصور مني أو من مثلي؟!!.

فأنت إذن بهذا تحكم علي بالكفر؟!
ثم إن كلامي واضح كافٍ في الجواب، وليس فيه إجمال ولا إيهام ولا إبهام، والإجمال والإيهام والإبهام دعوى ادعيتها لتموه وتشوش بها على أذهان الناس ليروج باطلك وأحكامك الجائرة.
وكلامي عن جنس من الناس يحرّم التقليد على كل أحد من المسلمين بلا تفصيل- ومنهم من تناصره على باطله-، مخالفين بذلك إجماع أهل العلم على أن من ليس لديه معرفة يصل بها إلى الحكم الشرعي يقلد - أو قل: يسأل، أو قل: يتبع العلماء - عملاً بقوله - تعالى -: ﴿فَاسْأَلوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لا تَعْلَمُونَ﴾، وهذا الجنس لا يأخذ بكلام أهل الذكر، وإنما يتبع هواه وحُكْم نفسه، وفي هذا ضياع لهم وللأمة، ويزيد كلامي في التقليد بياناً و ظهوراً و وضوحاً كلام لي آخر، نشرته شبكة سحاب - صوتياً - بتاريخ 6/7/2002 م - أي: قبل أن ينحرف بها المدخلي وقبل ما افتراه علي بزمن-، لخصّت فيه تفصيل العلماء،- هذا إلى ما يعلمه عني القاصي والداني من الدعوة إلى الكتاب والسنة والاتباع لا الابتداع-
فقلت فيه: "الناس ينقسمون إلى: إنسان عالم، وهذا العالم متعبد بما يؤدي إليه اجتهاده بعد استفراغ الوسع واعتقاد الحق في ذلك، أو أنه طالب علم يدرك بعض

الأشياء وبعضها لا يدركه، ويرجع فيه إلى العلماء، أو أنه جاهل، وهذا على كل حال لابد من رجوعه إلى العلماء، كما ألزمه الله في كتابه، وألزمته سنَّة النبـي صلى الله عليه وسلم، وكما هو منهج أهل السنة والجماعة المؤصل على كتاب الله وسنَّة رسوله صلى الله عليه وسلم، ولا ينبغي أن يقول شخص: أنا أتبع الكتاب والسنَّة ولا أقلد - وهو جاهل -، ... هذا كلام غير صحيح، لما كنّا شباباً نناقش الشيخ العلامة المحدث: محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله -، كنا نقول له: يا شيخ ما يجوز التقليد، ويجب سؤال العلماء!!، فيقول: إذا العالم سئل وأفتي كان من يسأله مقلداً له، نقول: كيف يا شيخ؟، يقول: لأنه إذا سأله لو أعطاه الدليل والحجة التي هو يحتج بها لما أخذ الحكم, ولما استطاع الوصول إليه؛ لأنه ليس بعالم، ولو كان الأمر كذلك لما أمر الله بالرجوع إلى العلماء؛ لأن العلماء يستنبطون، وقد يكون وجه استنتاج الحكم من الدليل خفياً، بحيث يستنتجه العالم بعد استفراغ الوسع والاجتهاد فيُرجح ما يفتي به، ويعتقد أنه هو الصواب، وهذا السائل لا يستطيع إلى ذلك سبيلاً؛ لأنه جاهل، فهل يقول أحد بأن هذا الذي سأله وأخذ بكلامه وباستنتاجه أنه ليس مقلداً له؟، نقول: لا يا شيخ، قد لا يقلد، [متصورين - خطأً في الفهم - أن

سؤال العالم لا يدخل في التقليد]...
الحقيقة أنه لا ينبغي أن يكون هناك اختلاف، ولذلك لا يجوز ولا يسوغ بحال أن يقول هذا الشخص وأمثاله بأننا لا نأخذ كلام العلماء, ولا نقلد العلماء، بل يجب عليك أن تأخذ بفتوى العالم، وإذا كنت لست عالماً ولست أهلاً لاستخراج الحكم واستبيانه من كتاب الله وسنَّة رسوله صلى الله عليه وسلم من الحجة الشرعية فلا بد - رغم الأنف - من الرجوع إلى العلماء، وأن هذا هو فرضك، وإن لم تفعل فأنت آثم، وليس معنى هذا أنه إذا بان لك خطأ العالم أنك تتبعه. وأيضاً لو أفتاك بغير علم في المسألة وهو مخطئ فلا إثم عليك، ولكن لو أنك اعتمدت على فهمك وعلى فهم من هو على شاكلتك من الجهال ومن المبتدئة لَمَا برئت الذمة، فينبغي أن يتأمل في هذا الأمر".
فيا أهل الإسلام ويا أصحاب الأفهام والعقول، هل من يقول هذا الكلام داعية إلى التقليد المذموم؟!، فحسبنا الله ونعم الوكيل. وإنني -والله- وإن غيري ممن يعرفني نجزم - بل نتيقن - أن هذا الرجل يعرف تماماً أنني أبعد الناس عما رماني به لحظ نفسه، فليبؤ هو ومن أيده على حظوظه وهواه بما جاء في قول الله - تعالى-:
﴿وَالَّذِينَ يُؤْذُونَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ بِغَيْرِ مَا اكْتَسَبُوا فَقَدِ

احْتَمَلُوا بُهْتَاناً وَإِثْماً مُبِيناً﴾، وما جاء في قوله صلى الله عليه وسلم: "... ومن خاصم في باطل وهو يعلمه لم يزل في سخط الله حتى ينـزع عنه، ومن قال في مؤمن ما ليس فيه أسكنه الله ردغة الخَبَال حتى يخرج مما قال"،وقوله صلى الله عليه وسلم: « من كتم علماً ألجم يوم القيامة لجاماً من نار».

قد رأينا لكل دهرٍ عيوناً ولعمري هم للعيون ضياء
لا يبالون ما يقول جهولٌ أنهيق كلامه أم عواء؟
فليبؤ بالشقاء كل جهول ولتقر بالسعادة العلماء

وأنا أتحدى ربيعاً أن يجد لي كلاماً - أثناء المدة التي عرفني خلالها على مدى ثلاثين سنة أو ما يقاربها- فيه حرف يدل على قولي أو اعتقادي أو إقراري التقليد الذي يشير إليه فضلاً عن الدعوة إلى ذلك التقليد وإلى غير الدعوة إلى الكتاب والسنة وسؤال أهل الذكر عندما يتعذر الوصول إلى الحكم بالأهلية والاجتهاد، وهذا سمي تقليداً أم اتباعاً الأمر عندي وعند جميع أهل العلم فيه سيان؛ لأنه عملٌ بقول الله -تعالى-: ﴿فَاسْأَلوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لا تَعْلَمُونَ﴾.

ثم أقول: انظر إلى الكلام السابق الواضح الجلي المتسق مع كلام أهل العلم على ما سنبينه قريباً.

وانظر اتفاق كلامي وكلام إمام الدعوة المجدد محمد

بن عبد الوهاب -رحمه الله- " وأما القول في التقليد واتباع الدليل فإن الله سبحانه فرض علينا فرضين:
الأول: اتباع الرسول صلى الله عليه وسلم وترك ما خالفه في كل شيء، وأن الإنسان ما يؤمن حتى يحكمه فيما شجر بينه وبين غيره.
والفرض الثاني: أن الله فرض علينا في كل مسألة تنازعنا فيها أن نردها إلى الله وإلى الرسول، وخاطب بهذا جميع المؤمنين، المجتهد وغيره، ولكن نقول الواجب عليك تقوى الله ما استطعت. وذلك أن تطلب علم ما أنزله الله على رسوله صلى الله عليه وسلم من الكتاب والحكمة على قدر فهمك فما عرفت من ذلك فاعمل به، **وما لم تعرفه واحتجت فيه إلى تقليد أهل العلم قلدتهم**، وما أجمعوا عليه فهو الحق، وما تنازعوا فيه فرده إلى الله والرسول. **وأما أخذُ الإنسان ما اشتهت نفسه ووجد عليه آباءه وترك ما خالفه من كلام أهل العلم فهذا هو الضلال**"، وسيأتي.
وانظر اتفاق كلامي وكلام إمام عالم من المتقدمين وهو: أبو الوفاء علي بن عقيل الحنبلي، وعالم من المتأخرين وهو الشيخ محمد خليل هراس.

فقد قال ابن عقيل (في الواضح في أصول الفقه

(5/459)، في صفة من يجوز له التقليد:" وهو الذي لا يعرف الأدلة ولا طرق الأحكام - التي ذكرناها في المستفتى، من لم تكمل فيه تلك الأحكام، جاز له التقليد؛ فإننا لو كلفناه النظر فيه، لشق ذلك على الأمة، ولم يتسع الحال للمعايش والصنائع، ولذلك جعل الله - تعالى- طلب العلم فرضاً على الكفاية بقوله -تعالى-: فَلَوْلاَ نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَآئِفَةٌ]التوبة: 122[بعد قوله: وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنفِرُواْ كَآفَّةً ، وما ذاك إلا لما ذكرنا، وقد قال صاحبنا[1] أحمد، وقد سئل عن الرجل يكون عنده الكتب فيها الأحاديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم واختلاف الصحابة، ولا يعرف صحة الأسانيد ولا الصحيح من غيره: هل يأخذ بما شاء من ذلك؟ **فقال: لا، بل يسأل أهل العلم. فقد جعله عامياً، ولم يجوز له الأخذ بشيء من ذلك**، فكان ذلك تنبيهاً على أنه لا يجوز له أن يفتي غيره؛ لأن تقليد الكتب وأقوال الصحابة، إذا لم يكن معه معرفة، غير موثوق بها، فيصير بذلك مقلداً لما لا يجوز تقليده، وهو المخبر، والمخبر لا يقلد، كذلك الكتاب، ولهذا يمنع العامي أن يعمل بآي المصحف، فإنه لا يعرف الناسخ من المنسوخ ولا الخاص من العام ولا المصروف عن ظاهره بالدلالة إلى غير ما نطقت به الآية، مثل أن

---

[1] الإمام أحمد بن حنبل

يسمع قوله - تعالى -: ﴿ولا على أنفسكم أن تأكلوا من بيوتكم أو بيوت آبائكم﴾إلى قولـــــه: ﴿أو صديقكم ﴾]النور:61[فيدخل بيت رجل من معارفه بغير إذنه ويأكل طعام، أو يفتي بذلك، أو يسأله أعمى أو أعرج عن مثل ذلك، فيقول: ليس عليك إثم و لا حرج، ويتلو على ذلك: ﴿ليس على الأعمى حرج ولا على الأعرج حرج ﴾]النور: 61[وعلى هذا وأمثاله، فلذلك منع أحمد العامي من الأخذ بما في الصحف من السنة وأقاويل الصحابة، والذي يشهد بذلك: أن النبي صلى الله عليه وسلم لما أخبروه بالذي شج رأس، فقال: هل تجدون لي رخصة؟ فقالوا: لا، فاغتسل فمات، قال: ((قتلوه، قتلهم الله، هلا سألوا إذ لم يعلموا))، ومعلوم أنهم إنما تعلقوا بقوله -تعالى-: ﴿فلم تجدوا ماءً فتيمموا﴾]النساء: 43[،وكانوا واجدين للماء، فلم يكن فيهم فقيه يعلم أن ضرر الجرح كالعدم، ولو كان سأل فقيهاً من فقهاء الصحابة رضوان الله عليهم لأفتاه، وترك ظاهر الآية بالدلالة المفهومة من الآية أو من غيرها من الأدلة".

وقال الهراس (كما في النبراس 199):" يجب على كل مسلم أن يأخذ دينه كله عقائده وعباداته ومعاملاته من كتاب الله -عز وجل- وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم، وألا يقلد في دينه أحداً ما دام قادراً على فهم

النصوص واستخراج الأحكام... فإذا سعى في طلب الدليل وبذل غاية جهده فأعياه الوصول إليه في حكم من الأحكام فلا بأس أن يعمل فيه برأي من يثق في دينه وأمانته وتمكنه من علم الكتاب والسنة.
على أنه إذا ظهر له الدليل بعد ذلك منهما مخالفاً لرأي من قلده يجب عليه أن يطرح التقليد جانباً ويعمل بما دل عليه الدليل".
ومن تأمل قول المدخلي: " إن رسالات الرسل ... جاءت بهدم التقليد" يجده هو الإجمال والإيهام الذي لا يجوز، بل يصدق عليه: "رمتني بدائها وانسلت"، وما مثله إلا ذلك المسئول الذي يرأس الجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية -سابقاً- الذي قال في محفل تخرج الطلاب في الجامعة: "هؤلاء طلاب الجامعة يتخرجون منها ويسافرون إلى أنحاء العالم داعين إلى الله بعيدين عن تكفير وتبديع وتفسيق وتضليل المسلمين"، فأضحك على نفسه وأزرى بها؛ لأن المتخرجين يختبرون- قبل تخرجهم- في الفرق والعقائد الضالة وعقيدة أهل السنة والجماعة، وفيها: أن من قامت الحجة على الحكم عليه حُكِم عليه بما يناسبه، فانظر إلى هوس الرجلين وقف واعتبر!.
وأقول مؤكداً: نعم، نفي التقليد على الإطلاق ترده

رسالات الرسل والعقول السليمة، والذي يتدين بالتقليد ويعرض عن الدليل:" ليس من الإسلام في شيء"

وسيأتي في كلام الشيخ الألباني.

وكان لي موقف مع الرمضاني - سأذكره قريباً - قبل تغيره تجاهي واتخاذه موقفاً تنكرياً وعدائياً مني لجهله ولأسباب منهجية - لا مجال لذكرها -, وبتأثير بعضهم الذي أمرضه ودفعه إلى أحقاده، كما دفع المدخلي وزاده مرضاً إلى مرضه بقوله له: "... وأن يكون لكم منه [يعنيني] موقف يوقفه عند حده ..."!!!، فظن المسكين أنه طائر صداح، وأنه يستطيع تحقيق ما عجز عنه شيخه:

إذا عصف الغرور برأس غر توهم أن منكبه جناح.

أما أنا فأقول:

لم تكن عن جناية لحقتني لا يساري ولا يميني رمتني

وقد أشرفت على كتابه (مدارك النظر..)، ثم على كتابه الآخر (تخليص العباد..)، وكان تأليفه للمدارك باقتراحي، وكذا اسمه، وكان لما جاء به من الجزائر مسودة في وريقات، وعرض بعضها على المدخلي فأحاله إلي وأن لا ينشره إلا بعد إطلاعي عليه، وقد وجهته بعدم نشره على حاله، وإنما لا بد من أن يعاد فيه النظر.

وقد أخبرني أن دمه قد أهدر من قبل الثوار في بلده، فنصحته بأن لا يسافر -خوفاً عليه-، وحتى يتمكن من إتمام كتابه وتقويمه لينتفع به، فسعيت في الحصول له ولأسرته على الإقامة تحت كفالتي...

وفتحت له مكتبتي ودللته على المصادر والمراجع، وأعطيته كثيراً من المعلومات والمفرغات من أشرطة الحركات، وقومت ما يحتاج إلى تقويم مما يكتبه وأشرفت عليه ما يزيد على سبع سنين.

وقد قال عني (كما في شريط بعنوان: دفع التهم والافتراءات عن الشيخ فالح، وتزكية أهل العلم- تسجيلات مجالس الهدى للإنتاج والتوزيع في الجزائر-. " **قد عرفته عن كثب خلال سنين عديدة، وعرفت فيه شيماً نأثرها عن أهل العلم، ومن ذلك أن الرجل صاحب تواضع جم وتواضعه في حزم، وأضرب لذلك مثلاً: له كتابات لم تطبع بعد، وكلما أتاه آتٍ يريد مسألة ما أو بحثاً، أدى إليه كل ما لديه دون أن يطلب منه شيئاً ولا أن يذكر اسمه على الكتاب الذي سيكتبه هذا الآتي، عنده حس نقدي مرهف، لذلك يأتيه كثير من المشايخ وطلبة العلم يقرأون عليه بحوثهم فيصحح ما يراه حقيقاً بالتصحيح، امتاز عن أقرانه، بل عن كثير من مشايخه بدرايته الكبيرة بالجرح والتعديل في هذا العصر، وبعض الناس يصفه بالشدة لأنهم ما عرفوا قدره وحقه"**

وسيأتي.

وكان يتمدح في بعض مقالاته التي نشرت أنني أحد مشايخه في الحجاز وقد أثنى عليّ وأنه استفاد مني كثيراً، وفي الحقيقة أنه ليس له مشايخ ولم يدرس على مشايخ وإنما هو رجل متعالم معتد بنفسه مع جهله، وقد ألجأته الحاجة إلى إشرافي عليه.

وقد قال في رسالة بخطه أرسلها إليّ مع محمد بن هادي المدخلي بتاريخ 1/8/1424هـ: " أقول غير مجامل أن لك علي يداً لا أكفرها لك مهما بعدت الهوة بيننا، فجزاك الله خيراً على ما قمت به ولا يجازيك غيره...، ولو كنت مجاملاً أحداً لكنتَ أحرى الناس به، ولكن لا محاباة في دين الله"!!

وقد أبدى في الرسالة حمقاً واندفاعاً أهوج, وافتراءات وتهماً باطلة, مع ضيق عطن, وتزوير للواقع,واتهام للنيات, وهجوم غير متأدب وغير متزن وغير مسئول, زاعماً انه يفعل ذلك تديناً كما في قوله:" لا محاباة في دين الله"!!

ما يبلغ الأعداء من جاهل ما يبلغ الجاهل من نفسه

وقد قال (في خرافة حركي ص7): " العقيدة السليمة والمتابعة المطلوبة قبل العدة المادية المرهوبة"، ومع ذلك فقد وقع - لجهله - في الأرجاء، والخلط بين أهل السنة والخوارج، وانظر الرد عليه في كتابي: البرهان ..، وسهام الإصابة لصد المطاعن عن أهل السنة وسلفهم الصحابة(في الرد على الحلبي والهلالي وعبد المالك).

أما الموقف فهو أنني سألته عن مسألة ما، ماذا يرجح فيها؟ فقال: الراجح فيها كذا -وهو قول مرجوح-. فقلت له: هذا القول مرجوح والراجح الموافق للدليل خلاف ما رجحتَه، وطالبته بالتدليل على ما رجحه فانقطع ولم

يستطع إقامة حجة على ترجيحه وسُقط في يده ولصق بالأرض، وبدأ التغير في وجهه وملامحه وحركاته، ثم قال: "مشكلة،!! أنتم أيها السلفيون لا تقنعون إلا بدليل"، فقلت: وهو كذلك نحن أهل حجة ودليل: ﴿قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾، ثم ادعى أنه لا يقلد وأن التقليد لا يجوز، فصارت المناقشة معه في أن التقليد الذي هو بمعنى الاتباع أو هو الاتباع نفسه متعين لقول الله -تعالى-: ﴿فَاسْأَلوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لا تَعْلَمُونَ﴾، واتباعه والعمل به لا بد منه - وسمه ما شئت -، وقد قرر أهل العلم أنه من أصول أهل الإسلام، وهو مجمع عليه، وهو فرض غير العالم، بل لا يستطيع غيره، والله لا يكلف نفساً إلا وسعها[10].

وقد بلغني - فيما بعد - أنه من أجل ذلك الموقف افترى علي بأنني أدعو إلى التقليد، وأيد المدخلي فيما افتراه، ثم قابلته فأكد لي ذلك وأصر عليه، فحسيبه الله هو وقدوته ومؤيَّدَه.

وقد قال إمام أهل السنة والثابت في المحنة الإمام أحمد بن حنبل : "من زعم أنه
 لا يرى التقليد, ولا يقلد دينه أحداً :فهو قول فاسق عند

---

[10] ﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ إِنْ يَقُولُونَ إِلا كَذِباً﴾: أنني أقول بالتقليد المحرم - الذي لا يكون في الحق - أو اعتقده أو اعمل به فضلاً عن الدعوة إليه-، فلم يشأ ذلك الرجل أن يفهم، ولكن كما قال ابن حزم: ... فكم دون ما تبغون لله من ستر .

الله ورسوله صلى الله عليه وسلم, وإنما يريد بذلك إبطال الأثر, وتعطيل العلم والسنة, والتفرد بالرأي والكلام والخلاف"وكما قال القرطبي:"أما التقليد في الحق, فأصل من أصول الدين, وعصمة من عصم المسلمين, يلجأ إليها الجاهل المقصر عن درك النظر"، وقال الشيخ الألباني - رحمه الله -:" فالذي يجعل ديدنه أن يقلد ويمشي على غير بصيرة، فهذا ليس من الإسلام في شيء" - يأتي توثيقه -.

ولعل المدخلي يرد هذا كله لما ابتلي به من التعالم والجرأة، كما شكك - فيما سيأتي- في كلام الإمام أحمد. ولا يستطيع المدخلي أن يثبت خلافه، وهذا ما كان يراه من دافع عنه-إذا خالف قناعته- فإنه يُسقط اعتبار العلماء، ولا يعتد بأقوالهم والرجوع إليهم وإلى فتاواهم المستندة إلى الأدلة والقواعد الشرعية والبراهين المرعية عند أهل العلم، واستنباطاتهم الاجتهادية من تلك الأدلة والقواعد والبراهين؛ بحجة أنه لا يقلد، وهذا هو عين ما أنكره المدخلي على أبي الحسن المأربي، وشنع عليه به، - تحججاً يخالفه تطبيقاً، وهو تناقض عجيب من تناقضاته التي لا تنتهي - بقوله: "نعم، دعوة أبي الحسن إلى عدم تقليد العلماء إنما هي كلمة حق أراد بها باطلاً، أراد بها إسقاط العلماء وإسقاط أقوالهم

وفتاواهم المقرونة بالأدلة والبراهين، وقد بينت أنا - والحمد لله - فساد قصده وتعلقه بعدم التقليد في مقالي: (جناية أبي الحسن على الأصول السلفية)".
وأقول هذا عين ما يدل له كلامي، بل كلامي نص فيه، فكيف ينكره عليّ المدخلي؟!! وهل باؤه تجر وبائي لا تجر؟!، أحرام على بلابله الدوح؟ ....، وهل يدرك هذا الرجل ما يقول؟!!.
وذلك إعراض عن مقتضى قوله - تعالى -: ﴿فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لا تَعْلَمُونَ﴾، فكيف لا ترده الرسالات، وأهل العقول السليمة المؤمنة بالرسالات؟!.
وقد حمّل المدخلي كلامي ما لا يحتمل، فرماني بالتقليد المذموم، وعلى فرض الاحتمال في كلامي - مع أن كلامي واضح لا احتمال فيه، وهو الموافق لحالي وسيرتي ودعوتي، وكلامه مجرد هوى ودعوى باطلة ومكابرة للواقع، والحجة على خلافها، وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما رواه مسلم في صحيحه: "لو يعطى الناس بدعواهم لادعى ناس دماء رجال وأموالهم ..."-؛ فقد ذكر أهل العلم بلا خلاف بينهم أنه لا بد من الاعتبار بالقرائن والأحوال - ومنها: مذهبه، وسيرته، وطريقته في كلامه - حتى يعرف مراده من كلامه، ويوقف على حقيقة الحال، وإلا يكون الحاكم عليه

- دون ذلك- ظالماً متعدياً معتدياً.

فصـــل

ومن أولئك العلماء شيخ الإسلام الإمام ابن تيمية وتلميذه الإمام ابن القيم والقرافي والصيرفي وابن سعدي وابن باز وغيرهم.

فقد قال شيخ الإسلام (في منهاج السنة النبوية): "... وما لم يثبت عن الرسول فلا يجب الحكم فيه بنفي ولا إثبات حتى يعلم مراد المتكلم ويعلم صحة نفيه أو إثباته، وأما الألفاظ المجملة فالكلام فيها بالنفي والإثبات دون الاستفصال يوقع في الجهل والضلال،والفتن والخبال، والقيل والقال، وقد قيل: أكثر اختلاف العقلاء من جهة اشتراك الأسماء".

وقال أيضاً - (كما في مجموع الفتاوى 17/306): "فالواجب أن يجعل ما أنزله الله من الكتاب والحكمة أصلاً في جميع هذه الأمور، ثم يرد ما تكلم فيه الناس إلى ذلك، ويبين ما في الألفاظ المجملة من المعاني الموافقة للكتاب والسنة فتقبل، وما فيها من المعاني المخالفة للكتاب والسنة فترد".

وقال (في الصارم المسلول 2/512): "... وأخذك مذاهب الفقهاء من الإطلاقات من غير مراجعة لما فسروا به كلامهم وما تقتضيه أصولهم؛ يجر إلى مذاهب

قبيحة...".

وقال - أيضاً - (في كتاب الإيمان ص: 33): "... ليس لأحد أن يحمل كلام أحد من الناس إلا على ما عرف أنه أراده، لا على ما يحتمله ذلك اللفظ في كلام كل أحد؛ فإن كثيراً من الناس يتأول النصوص المخالفة لقوله يسلك مسلك من يجعل التأويل كأنه ذكر ما يحتمله اللفظ، وقصده به دفع ذلك المحتج عليه بذلك النص، وهذا خطأ".

وقال □□أيضاً - (في الجواب الصحيح 2/288): "يجب أن يفسر كلام المتكلم بعضه ببعض، ويؤخذ كلامه ها هنا وها هنا، وتعرف ما عادته يعنيه ويريده بذلك اللفظ إذا تكلم به، وتعرف المعاني التي عرف أنه أرادها في موضع آخر، فإذا عرف عُرفه وعادته في معانيه وألفاظه كان هذا مما يستعان به على معرفة مراده، وأما إذا استعمل لفظه في معنى لم تجر عادته باستعماله فيه وترك استعماله في المعنى الذي جرت عادته باستعماله فيه، وحمل كلامه على خلاف المعنى الذي قد عرف أنه يريده بذلك اللفظ، يجعل كلامه متناقضاً، ويترك حمل كلامه على ما يناسب سائر كلامه؛ كان ذلك تحريفاً لكلامه عن موضعه وتبديلاً لمقاصده وكذباً عليه، فهذا أصل من ضل في تأويل كلام الأنبياء على غير مرادهم".

وقال (كما في مجموع الفتاوى 31/114): "ومن أعظم التقصير: نسبة الغلط إلى متكلم مع إمكان تصحيح كلامه وجريانه على أحسن أساليب كلام الناس، ثم يعتبر أحد الموضعين المتعارضين بالغلط دون الآخر...".
وقال (في الرد على المنطقيين ص: 373): "... الجزم بمراد الشخص المعين ليس هو قضية كلية، بل هو علم بمراد شخص معين.
وهذا وإن كان عِلمنا بلغته وعادته هو مما يعين على العلم بمراده فلا بد مع ذلك من علم يختص به يُعرِّف أنه إنما تكلمه بتلك العادة ليفهمنا مراده".
وقد سئل - رحمه الله - (كما في مجموع الفتاوى 35/197) عمن قال لشريف: يا كلب! يا ابن الكلب!، فقيل له: إنه شريف، فقال: لعنه الله، ولعن من شرفه، فقيل له: أين عقلك؟ هذا شريف!!، فقال: كلب ابن كلب، فقام إليه وضربه، فهل يجب قتله أم لا؟.
فقال: "... ليس هذا الكلام بمجرده من باب السب الذي يقتل صاحبه، بل يستفسر عن قوله: من شرفه، فإن ثبت بتفسيره، أو بقرائن حالية أو لفظية أنه أراد لعن النبي صلى الله عليه وسلم وجب قتله.
وإن لم يثبت ذلك أو ثبت بقرائن حالية أو لفظية أنه أراد غير النبي صلى الله عليه وسلم مثل أن يريد لعن من

يعظمه أو يـبجله أو لعن من يعتقده شريفاً:لم يكن ذلك موجباً للقتل باتفاق العلماء؛ لا يظن بالذي ليس بزنديق أن يقصد لعن النبي صلى الله عليه وسلم، فمن عرف من حاله أنه مؤمن ليس بزنديق كان ذلك دليلاً على أنه لم يرد النبي صلى الله عليه وسلم...".

وقال أيضاً - (في الجواب الباهر.. ص54) عن أهل البدع: " فهم يتبعون المتشابه من الكتاب ويدعون المحكم وكذلك يتمسكون بالمتشابه من الحجج العقلية والحسية...، ويدعون البين الحق الذي لا إجمال فيه...".

وقال ابن عبد الهادي (في الصارم المنكي: .. ص343) – عن المعترض –:" قوله: إن في هذا الفرق تركاً لما دلت عليه الأدلة الشرعية بالآراء الفاسدة الخيالية: ففي هذا الكلام من قلب الحقائق وترك موجب النصوص النبوية والقواعد الشرعية والمحكم الخاص المقيد إلى المجمل المتشابه العام المطلق، كما يفعله أهل الأهواء الذين في قلوبهم زيغ".

قال - أيضاً - (في التسعينية 1/175): " إن الناس عليهم أن يجعلوا كلام الله ورسوله هو الأصل المتبع، والإمام المقتدى به سواء علموا معناه أو لم يعلموه، فيؤمنون بلفظ النصوص ولو لم يعرفوا حقيقة معناها، وأما ما سوى كلام الله ورسوله فلا يجوز أن يجعل أصلاً بحال،

ولا يجب التصديق بلفظ له حتى يفهم معناه، فإن كان معناه موافقاً لما جاء به الرسول كان مقبولاً، وإن كان مخالفاً كان مردوداً، وإن كان مجملاً مشتملاً على حق وباطل لم يجز إثباته أيضاً، ولا يجوز نفي جميع معانيه، بل يجب المنع من إطلاق نفيه وإثبات والتفصيل والاستفسار".

وما سبق هو طريقة أهل البدع وقد قال شيخ الإسلام - أيضاً - في الرد على الرازي (في بيان تلبيس الجهمية 8/249): "... وهؤلاء لا يقصدون بتأويل كلام المتكلم معرفة مراده، بل يقصدون بيان ما يحمله اللفظ كيف أمكن ليحمل عليه، وإن لم يعلم ولا يظن أنه أراده، بل قد يعلم قطعاً أنه لم يرده، ولهذا قالوا: إذا اختلف الصحابة على قولين جاز لمن بعدهم إحداث تأويل ثالث بخلاف الأحكام، فإنهم لا يجوزون إذا اختلفوا على قولين إحداث ثالث؛ لأن اتفاق الأمة على قولين: إجماع على فساد ما عداهما، وهذا بعينه وارد في التأويل، فإنه إذا قالت طائفة: معنى الآية المراد كذا، وقالت طائفة: معناها كذا، فمن قال معناها ليس واحداً منهما، بل أمر ثالث فقد خالف إجماعهم، وقال: إن الطائفتين مخطئون.

فإن قيل هؤلاء لا يقولون أريد، بل يقولون يجوز أن يكون

المراد، قيل كلام الصحابة لم يكن بالاحتمال والتجويز. وبتقدير أن يكون كذلك فالاحتمالان إن كان أحدهما مراداً فلم يجمع على ضلال وإن كان المراد هو الاحتمال الثالث المحدث بعدهم، فلم يكن فيهما من عرف مراد الله - تعالى -، بل الطائفتان جوزت أن تريد غير ما أراد الله - تعالى -، وما أراده لم يجوّزه، وهذا من أعظم الضلال".

وقال - أيضاً - (في مجموع الفتاوى2/374): "وهؤلاء قد يجدون من كلام بعض المشايخ كلمات مشتبهة مجملة فيحملونها على المعاني الفاسدة، كما فعلت النصارى فيما نقل لهم عن الأنبياء، فَيَدَعون المحكم ويتبعون المتشابهة"

وقال (في الرد على البكري 2/623):" واللفظ الذي توهم فيه نفي الصلاحية غايته أن يكون محتملاً لذلك، ومعلوم أن مفسر كلام المتكلم يقضي على مجمله وصريحه يقدم على كنايته، ومتى صدر لفظ صريح في معنى ولفظ مجمل نقيض ذلك المعنى أو غير نقيضه لم يحمل على نقيضه جزماً ... إلا من فِرط الجهل والظلم".

وقال - أيضاً - (في 2/640): " لكن اللفظ المجمل إذا صدر ممن علم إيمانه لم يحمل على الكفر بلا قرينة ولا دلالة، فكيف إذا كانت القرينة تصرفه إلى المعنى

الصحيح".
وقال (في نقض المنطق ص78): " وقد يكتب العالم كتاباً أو يقول قولاً فيكون بعض من يشافهه به أعلم بمقصوده من بعض من شافهه به، كما قال النبي صلى الله عليه وسلم« فرب مبلغ أوعى من سامع».
قال (في الاستقامة 1/92)، - بعد أن ذكر قول الجنيد: التوحيد إفراد القدم من الحدث -: " قلت هذا الكلام فيه إجمال، والمحق يحمله محملاً حسناً، وغير المحق يدخل فيه أشياء".
وقال (في الاستقامة ـ أيضا ـ 1/191): - بعد أن نقل قول القشيري: ورأيت بخط الأستاذ أبي علي أنه قيل لصوفيٍ: أين الله؟ فقال: أسحقك الله، تطلب من العين أثراً -" قلت هذا كلام مجمل قد يعني به الصديق معناً صحيحاً، ويعني به الزنديق معناً فاسداً؛ فإن السائل: أين الله قد يكون سؤاله عن شك عن معرفة ما يستحقه الله من العلو، وقد يكون الاستعلام عن حال المسئول، كما سأل النبي صلى الله عليه وسلم أين الله؟".
وقال (في اقتضاء الصراط المستقيم ص241)، - بعد أن نقل كلاماً للإمام أحمد في إحياء الذمي للأرض- " ولكن هذا كلام مجمل قد فصله أبو عبد الله في موضع آخر وبين مأخذه، ونقل الفقه إن لم يعرف الناقل مأخذ الفقيه، وإلا فقد يقع فيه الغلط كثيراً".
بل قال (كما في مجموع الفتاوى11/139): "إذا دار

الأمر بين أن ينسب إلى أهل السنة مذهب باطل أو ينسب الناقل عنهم إلى تصرفه في النقل كان نسبة الناقل إلى التصرف أولى من نسبة الباطل إلى طائفة أهل الحق".

وقال الإمام ابن القيم (في مدارج السالكين 3/481): "والكلمة الواحدة يقولها اثنان يريد بها أحدهما أعظم الباطل، ويريد بها الآخر محض الحق، والاعتبار بطريقة القائل وسيرته ومذهبه وما يدعو إليه ويناظر عليه".

وقال (في المدارج [illegible]): "... الألفاظ المجملة عرضة للمحق والمبطل".

وقال (في المدارج – أيضاً - 3/143): "فإياك ثم إياك والألفاظ المجملة المشتبهة ... فإنها أصل البلاء وهي مورد الصديق والزنديق".

وقال (في شفاء العليل 1/324): "قيل أصل بلاء أكثر الناس من جهة الألفاظ المجملة التي تشتمل على حق وباطل، فيطلقها من يريد حقها وينكرها من يريد باطلها فيرد عليه من يريد حقها...".

وقال (في شفاء العليل – أيضاً - 1/53) -بعد أن ذكر كلاماً لأبي إسماعيل عبدالله بن محمد الهروي صاحب منازل السائرين-: "وهذا متشابه فيرد إلى محكم كلامه".

وقال (في مدارج السالكين 1/327)، بعد أن ذكر كلاماً

له:"هذا الكلام إن أخذ على ظاهره فهو من أبطل الباطل الذي لولا إحسان الظن بصاحبه وقائله، ومعرفة قدره من الإمامة والعلم والدين، لنسب إلى لازم هذا الكلام".

وقال (في بدائع الفوائد 4/11): "السياق يرشد إلى تبيين المجمل، وتعيين المحتمل، والقطع بعدم احتمال غير المراد، وتخصيص العام، وتقييد المطلق، وتنوع الدلالة.

وهذا من أعظم القرائن الدالة على مراد المتكلم، فمن أهمله غلط في نظره، وغالط في مناظرته.

فانظر إلى قوله - تعالى -: ﴿ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ ﴾، كيف تجد سياقه يدل على أنه الذليل الحقير".

وقال (في إعلام الموقعين 3/58): "اعتبار النيات والمقاصد في الألفاظ وأنها لا تلزم بها أحكامها حتى يكون المتكلم بها قاصداً لها مريداً لموجباتها، كما أنه لا بد أن يكون قاصداً للتكلم باللفظ مريداً له، فلا بد من إرادتين: إرادة التكلم باللفظ اختياراً وإرادة موجبه ومقتضاه، بل إرادة المعنى آكد من إرادة اللفظ، فإنه المقصود واللفظ وسيلة، هو قول أئمة الفتوى من علماء الإسلام...".

وقال أيضاً – (في الإعلام 4/ 246): "والمقصود

التنبيه على وجوب التفصيل إذا كان يجد السؤال محتملاً؛ فكثيراً ما يقع غلط المفتي في هذا القسم.
فالمفتي ترد إليه المسائل في قوالب متنوعة جداً، فإن لم يتفطن لحقيقة السؤال وإلا هلك وأهلك، فتارة تورد عليه المسألتان صورتهما واحدة، وحكمهما مختلف، فصورة الصحيح والجائز صورة الباطل والمحرم، ويختلفان بالحقيقة، فيذهل بالصورة عن الحقيقة، فيجمع بين ما فرق الله ورسوله بينه، وتارة تورد عليه المسألتان صورتهما مختلفة وحقيقتهما واحدة وحكمهما واحد، فيذهل باختلاف الصورة عن تساويهما في الحقيقة، فيفرق بين ما جمع الله بينه، وتارة تورد عليه المسالة مجملة تحتها عدة أنواع، فيذهب وهمه إلى واحد منها، ويذهل عن المسئول عنه منها، فيجيب بغير الصواب، وتارة تورد عليه المسألة الباطلة في دين الله في قالب مزخرف، ولفظ حسن، فيتبادر إلى تسويغها، وهي من أبطل الباطل، وتارة بالعكس، فلا إله إلا الله كم هاهنا من مزلة أقدام، ومجال أوهام، وما دعا محق إلى حق إلا أخرجه الشيطان على لسان أخيه، ووليه من الإنس في قالب تنفر عنه خفافيش البصائر، وضعفاء العقول، وهم أكثر الناس، وما حذر أحد من باطل إلا أخرجه الشيطان على لسان وليه من الإنس في قالب

مزخرف يستخف به عقول ذلك الضرب من الناس، فيستجيبون له، وأكثر الناس نظرهم قاصر، على الصور لا يتجاوزونها إلى الحقائق، فهم محبوسون في سجن الألفاظ، مقيدون بقيود العبارات، كما قال - تعالى - ﴿وكذلك جعلنا لكل نبي عدواً شياطين الإنس والجن يوحي بعضهم إلى بعض زخرف القول غروراً ولو شاء ربك ما فعلوه فذرهم وما يفترون و لتصغى إليه أفئدة الذين لا يؤمنون بالآخرة وليرضوه وليقترفوا ما هم مقترفون﴾".

قال في النونية (الكافية الشافية):

فعليك بالتبيين والتفصيل فا لــ   إطلاق والإجمال دون بيان

قد أفسدا هذا الوجود وخبطا الــ   آراء والأذهان كل زمـــان

وفي أول كتاب (الطرق الحكمية في السياسة الشرعية) قال - رحمه الله -: ".. عن الحاكم أو الوالي يحكم بالفراسة والقرائن التي يظهر له فيها الحق، والاستدلال بالأمارات، ولا يقف مع مجرد ظواهر البينات والأحوال، حتى إنه ربما يتهدد أحد المدعيين إذا ظهر له أنه مبطل، وربما ضربه، وربما سأله عن أشياء تدله على بيان الحال، فهل ذلك صواب أم خطأ؟.

فهذه مسألة كبيرة عظيمة النفع، جليلة القدر، إن أهملها الحاكم أو الوالي أضاع حقاً كثيراً، وأقام باطلاً كبيراً، وإن توسع فيها وجعل معوَّله عليها -دون الأوضاع الشرعية - وقع في أنواع من الظلم والفساد.

وقد سئل أبو الوفاء ابن عقيل عن هذه المسألة فقال: ليس ذلك حكماً بالفراسة، بل هو حكم بالأمارات.

وإذا تأملتم الشرع وجدتموه يجوز التعويل على ذلك، ومال أصحاب مالك -رحمه الله- إلى التوصل بالإقرار بما يراه الحاكم، وذلك مستند إلى قوله - تعالى -: ﴿إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِنْ قُبُلٍ فَصَدَقَتْ وَهُوَ مِنَ الْكَاذِبِينَ﴾.

... والحاكم إذا لم يكن فقيه النفس في الأمارات ودلائل الحال ومعرفة شواهده وفي القرائن الحالية والمقالية، كفقهه في جزئيات وكليات الأحكام أضاع حقوقاً كثيرة على أصحابها، وحكم بما يعلم الناس بطلانه، ولا يشكون فيه، اعتماداً منه على نوع ظاهر لم يلتفت إلى باطنه وقرائن أحواله، فهاهنا نوعان من الفقه لابد للحاكم منهما: فقه في أحكام الحوادث الكلية، وفقه في نفس الواقع وأحوال الناس، يميز به بين الصادق والكاذب، والمحق والمبطل، ثم يطابق بين هذا وهذا، فيعطي الواقع حكمه من الواجب، ولا يجعل الواجب مخالفاً للواقع.

ومن له ذوق في الشريعة واطلاع على كمالاتها وتضمنها لغاية مصالح العباد في المعاش والمعاد، ومجيئها بغاية العدل الذي يسع الخلائق، وأنه لا عدل فوق عدلها ولا مصلحة فوق ما تضمنته من المصالح: تبين له أن السياسة العادلة جزء من أجزائها وفرع من فروعها، وأن من له معرفة بمقاصدها، ووضعها مواضعها، وحسن فهمه فيها: لم يحتج معها إلى سياسة غيرها البتة، فإن السياسة نوعان:

سياسة ظالمة فالشريعة تحرمها.

وسياسة عادلة تخرج الحق من الظالم الفاجر، فهي من الشريعة، علمها من علمها، وجهلها من جهلها.

ولا تنس في هذا الموضوع قول نبي الله سليمان صلى الله عليه وسلم للمرأتين اللتين ادعتا الولد فحكم به داود صلى الله عليه وسلم للكبرى، فقال سليمان: ائتوني بالسكين أشقه بينكما، فسمحت الكبرى بذلك، وقالت الصغرى: «لا تفعل يرحمك الله هو ابنها» فقضى به للصغرى [متفق عليه]- فأي شيء أحسن من اعتبار هذه القرينة الظاهرة؟-، فاستدل برضى الكبرى بذلك، وأنها قصدت الاسترواح إلى التأسي بمساواة الصغرى في فقد ولدها، وبشفقة الصغرى عليه، وامتناعها من الرضا بذلك، دل على أنها أمه، وأن الحامل لها على

الامتناع من الدعوى: ما قام بقلبها من الرحمة والشفقة التي وضعها الله في قلب الأم، فاتضحت وقويت هذه القرينة عنده حتى قدمها على إقرارها: فإنه حكم به لها، مع قولها: هو ابنها، وهذا هو الحق؛ فإن الإقرار إذا كان لعلة اطلع عليها الحاكم لم يلتفت إليه أبداً، ولذلك ألغينا إقرار المريض مرض الموت بمال لوارثه لانعقاد سبب التهمة، واعتماداً على قرينة الحال في قصده تخصيصه.

ومن تراجم قضاة السنة والحديث على هذا الحديث ترجمة أبي عبد الرحمن النسائي في سننه، قال:

التوسعة للحاكم في أن يقول للشيء الذي لا يفعله أفعل كذا؛ ليستبين به الحق.

ثم ترجم عليه ترجمة أخرى أحسن من هذه، فقال: «الحكم بخلاف ما يعترف به المحكوم عليه إذا تبين للحاكم من الحق غير ما اعترف به».

فهكذا يكون الفهم عن الله ورسوله، ثم ترجم عليه ترجمة أخرى، فقال: «نقض الحاكم ما حكم به غيره ممن هو مثله، أو أجل منه».

فهذه ثلاث قواعد، ورابعة: وهي ما نحن فيه، وهي الحكم بالقرائن وشواهد الحال...".

وذكر أمثلة كثيرة وغير ذلك ثم قال: "وبالجملة فالبينة اسم لكل ما يبين الحق ويظهره، ومن خصها بالشاهدين

أو الأربعة أو الشاهد لم يوف مسماها حقه، ولم تأتِ البينة قط في القرآن مراداً بها الشاهدان، وإنما أتت مراداً بها الحجة والدليل والبرهان مفردة ومجموعة، وكذلك قول النبي صلى الله عليه وسلم: (البينة على المدعي)، المراد به: أن عليه ما يصحح دعواه ليحكم له. والشاهدان من البينة، ولا ريب أن غيرها من أنواع البينة قد يكون أقوى منها، كدلالة الحال على صدق المدعي، فإنها أقوى من دلالة إخبار الشاهد.

والبينة والدلالة والحجة والبرهان والآية والتبصرة والعلامة والأمارة متقاربة في المعنى... فالشارع لم يلغ القرائن والأمارات ودلالات الأحوال، بل من استقرأ الشرع في مصادره وموارده وجده شاهداً لها بالاعتبار، مرتباً عليها الأحكام.

وقول أبي الوفاء ابن عقيل: ليس هذا فراسة. فيقال: ولا محذور في تسميته فراسة، فهي فراسة صادقة، وقد مدح الله سبحانه الفراسة وأهلها في مواضع من كتابه، فقال - تعالى -: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لآياتٍ لِلْمُتَوَسِّمِينَ﴾ وهم المتفرسون الآخذون بالسيما: وهي العلامة، يقال: تفرست فيك كيت وكيت وتوسمته، وقال - تعالى -: ﴿وَلَوْ نَشَاءُ لأَرَيْنَاكَهُمْ فَلَعَرَفْتَهُمْ بِسِيمَاهُمْ﴾، وقال - تعالى -: ﴿يَحْسَبُهُمُ الْجَاهِلُ أَغْنِيَاءَ مِنَ التَّعَفُّفِ تَعْرِفُهُمْ بِسِيمَاهُمْ

...
وقال ابن عقيل في (الفنون): جرى في جواز العمل في السلطنة بالسياسة الشرعية أنه هو الحزم، ولا يخلو من القول به إمام، فقال شافعي: «لا سياسة إلا ما وافق الشرع»، فقال ابن عقيل: السياسة ما كان فعلاً يكون معه الناس أقرب إلى الصلاح، وأبعد عن الفساد، وإن لم يضعه الرسول صلى الله عليه وسلم ولا نزل به وحي، فإن أردت بقولك: «إلا ما وافق الشرع»: أي لم يخالف ما نطق به الشرع فصحيح، وإن أردت لا سياسة إلا ما نطق به الشرع فغلط وتغليط للصحابة، فقد جرى من الخلفاء الراشدين من القتل والتمثيل ما لا يجحده عالم بالسنن، ولو لم يكن إلا تحريق عثمان المصاحف فإنه كان رأياً اعتمدوا فيه على مصلحة الأمة، وتحريق علي رضي الله عنه الزنادقة في الأخاديد، فقال:

لما رأيت الأمر أمراً منكراً   أججت ناري ودعوت قنبراً

ونفي عمر لنصر بن حجاج.

وهذا موضع مزلة أقدام ومضلة أفهام، وهو مقام ضَنْك، ومعترك صعب، فرط فيه طائفة، فعطلوا الحدود، وضيعوا الحقوق، وجرءوا أهل الفجور على الفساد، وجعلوا الشريعة قاصرة لا تقوم بمصالح العباد، محتاجة إلى غيرها، وسدوا على نفوسهم طرقاً صحيحة من

طرق معرفة الحق، والتنفيذ له، وعطلوها، مع علمهم وعلم غيرهم قطعاً: أنها حق مطابق للواقع، ظناً منهم منافاتها لقواعد الشرع، ولعمر الله إنها لم تناف ما جاء به الرسول، وإن نافت ما فهموه من شريعته باجتهادهم، والذي أوجب لهم ذلك نوع تقصير في معرفة الشريعة، وتقصير في معرفة الواقع، وتنـزيل أحدهما على الآخر ...، فإن الله سبحانه أرسل رسله وأنزل كتبه ليقوم الناس بالقسط، وهو العدل الذي قامت به الأرض والسموات، فإذا ظهرت أمارات العدل وأسفر وجهه بأي طريق كان فثم شرع الله ودينه، والله سبحانه أعلم وأحكم وأعدل أن يخص طرق العدل وأماراته وأعلامه بشيء ثم ينفي ما هو أظهر منها وأقوى دلالة وأبين أمارة، فلا يجعله منها ولا يحكم عند وجودها وقيامها بموجبها، بل قد بين سبحانه بما شرعه من الطرق: أن مقصوده إقامة العدل بين عباده وقيام الناس بالقسط، فأي طريق استخرج بها العدل والقسط فهي من الدين ليست مخالفة له، فلا يقال إن السياسة العادلة مخالفة لما نطق به الشرع، بل هي موافقة لما جاء به، بل هي جزء من أجزائه ونحن نسميها سياسة تبعاً لمصطلحكم، وإنما هي عدل الله ورسوله ظهر بهذه الأمارات والعلامات، فقد حبس رسول الله صلى الله عليه وسلم

في تهمة، وعاقب في تهمة لما ظهرت أمارات الريبة على المتهم.

فمن أطلق كل متهم وحلفه وخلى سبيله - مع علمه باشتهاره بالفساد في الأرض، وكثرة سرقاته، وقال لا آخذه إلا بشاهدي عدل- فقوله مخالف للسياسة الشرعية".

واستطرد رحمه الله - وذكر أمثلة كثيرة ثم قال: "... وأضعاف أضعاف هذه المسائل مما جرى العمل فيه على العرف والعادة، ونزل ذلك منزلة النطق الصريح اكتفاء بشاهد الحال عن صريح المقال. والمقصود: أن الشريعة لا ترد حقاً، ولا تكذب دليلاً، ولا تبطل أمارة صحيحة.

وقد أمر الله سبحانه بالتثبت والتبين في خبر الفاسق، ولم يأمر برده جملة، فإن الكافر الفاسق قد يقوم على خبره شواهد الصدق فيجب قبوله والعمل به، وقد استأجر النبي صلى الله عليه وسلم في سفر الهجرة دليلاً مشركاً على دين قومه فأمنه ودفع إليه راحلته، فلا يجوز لحاكم ولا لوال رد الحق بعد ما تبين وظهرت أماراته بقول أحد من الناس.

والمقصود: أن البينة في الشرع اسم لما يبين الحق ويظهره، وهي تارة تكون أربعة شهود وتارة ثلاثة بالنص

في بينة المفلس، وتارة شاهدين وشاهداً واحداً وامرأة واحدة، ونكولاً ويميناً أو خمسين يميناً أو أربعة أيمان، وتكون شاهد الحال في الصور التي ذكرناها وغيرها، فقوله صلى الله عليه وسلم: «البينة على المدعي»: أي عليه أن يظهر ما يبين صحة دعواه فإذا ظهر صدقه بطريق من الطرق حكم له.

ولم يزل حذاق الحكام والولاة يستخرجون الحقوق بالفراسة والأمارات، فإذا ظهرت لم يقدموا عليها شهادة تخالفها، ولا إقراراً، وقد صرح الفقهاء كلهم بأن الحاكم إذا ارتاب بالشهود فرقهم، وسألهم: كيف تحملوا الشهادة؟ وأين تحملوها؟ وذلك واجب عليه متى عدل عنه أثم وجار في الحكم.

وكذلك إذا ارتاب بالدعوى، سأل المدعي عن سبب الحق، وأين كان؟ ونظر في الحال هل يقتضي صحة ذلك.

وكذلك إذا ارتاب بمن القول قوله والمدعى عليه وجب عليه أن يستكشف الحال ويسأل عن القرائن التي تدل على صورة الحال، وقل حاكم أو وال اعتنى بذلك وصار له فيه ملكة إلا وعرف المحق من المبطل، وأوصل الحقوق إلى أهلها.

فهذا عمر بن الخطاب رضي الله عنه أتته امرأة

فشكرت عنده زوجها، وقالت: هو من خير أهل الدنيا يقوم الليل حتى الصباح، ويصوم النهار حتى يمسي، ثم أدركها الحياء، فقال: جزاك الله خيراً، فقد أحسنت الثناء، فلما ولت قال كعب بن سور: يا أمير المؤمنين لقد أبلغت في الشكوى إليك، فقال: وما اشتكت؟ قال: زوجها، قال: علي بهما، فقال لكعب: اقض بينهما، قال: أقضي وأنت شاهد؟ قال: إنك قد فطنت إلى ما لم أفطن له، قال: إن الله - تعالى - يقول: ﴿فَانْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلاثَ وَرُبَاعَ﴾، صم ثلاثة أيام وأفطر عندها يوماً، وقم ثلاث ليال وبت عندها ليلة، فقال عمر: هذا أعجب إلي من الأول، فبعثه قاضياً لأهل البصرة، فكان يقع له في الحكومة من الفراسة أمور عجيبة. وكذلك شريح في فراسته وفطنته:

قال الشعبي: شهدت شريحاً وجاءته امرأة تخاصم رجلاً فأرسلت عينيها وبكت، فقلت: يا أبا أمية ما أظن هذه البائسة إلا مظلومة؟ فقال: يا شعبي إن إخوة يوسف جاءوا أباهم عشاء يبكون"[11].

---

[11] هذا المثل ينطبق تماماً على المدخلي في بغيه علي بدعواه أني ظالم وهو مظلوم، ومن حقق ونظر بعين الإنصاف والعدل عرف أني لم أظلمه في شيء، وإنما هو الظالم الباغي علي بغير الحق، والحقيق بعاجل العقوبة من الله، فقد قال الله ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّمَا بَغْيُكُمْ عَلَى أَنفُسِكُم﴾، وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم « ما من ذنب أجدر أن يعجل الله - تعالى - لصحابه العقوبة في الدنيا مع ما يدخر له في الآخرة من البغي، وقطيعة الرحم».

وقال القرافي (في الفروق 1/176- الفرق الثامن والعشرون-) بعد أن ذكر تبدل العرف وتغير العوائد واختلافها: "... وعلى هذا القانون تراعى الفتاوى على طول الأيام، فمهما تجدد في العرف اعتبِره، ومهما سقط أسقِطه، ولا تجمُد على المسطور في الكتب طول عمرك، بل إذا جاءك رجل من غير أهل إقليمك يستفتيك لا تُجْرِه على عرف بلدك واسأله عن عرف بلده وأَجْرِه عليه وأفتِه به دون عرف بلدك والمقرر في كتبك فهذا هو الحق الواضح، والجمود على المنقولات أبداً ضلال في الدين وجهل بمقاصد علماء المسلمين والسلف الماضين...".

قال عبد الوهاب بن علي السبكي (في معيد النعم ومبيد النقم ص82)، عن المفتين:"ومنهم من يتسرع إلى الفتيا معتمداً على ظواهر الألفاظ غير متأمل فيها، فيوقع الخلق في جهل عظيم، ويقع هو في ألم كبير، ربما أداه ذلك إلى إراقة الدماء بغير حق".

قال (في الجواهر الثمينة في بيان أدلة عالم المدينة ص: 293): "واعلم أن كثيراً من مسائل الفقه ترجع إلى

قضى الله أن البغي يصرع أهله وأن على الباغي تدور الدوائر

ومن يحتفر بئراً ليوقع صاحباً سيهوي قريباً بالذي هو حافر

اعتبار العادة والعرف...، والأحكام المبنية على العوائد تتبدل بتبدلها، ويدخل في هذه القاعدة تخصيص عمومات الناس في الأيمان، والمعاملات، وتقييد مطلقها بالعرف، فلا يجوز لحاكم ولا مفتٍ أن يحكم أو يفتي في لفظة حتى يعلم معناها في عرف ذلك البلد، ولذا قالوا: الجمود على النصوص أبداً ضلال وإضلال".

وقال ابن حجر (في فتح الباري 5/335) عند حديث: "... ما خلأت القصواء، وما ذاك لها بخلق، ولكن حبسها حابس الفيل..." في فوائد الحديث عن ابن بطال وغيره: **"جواز الحكم على الشيء بما عرف من عادته، وإن جاز أن يطرأ عليه غيره، فإذا وقع من شخص هفوة لا يعهد منه مثلها؛ لا ينسب إليها، ويرد على من نسبه إليها، ومعذرة من نسبه إليها ممن لا يعرف صورة حاله**؛ لأن خلاء القصواء لولا خارق العادة لكان ما ظنه الصحابة صحيحاً، ولم يعاتبهم النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك لعذرهم في ظنهم...".

قلت: ومثل ذلك قول عمر بن الخطاب في حاطب بن أبي بلتعة رضي الله عنهما: "إنه قد نافق".

وقد نفى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن حاطب ما قيل عنه - كما نفاه هو عن نفسه وصدقه رسول الله

صلى الله عليه وسلم -؛ لأنه في حقيقته ليس بحق، ثم أيضاً نفى ذلك عن القصواء، فهذا هو العدل المأمور به ديناً وشرعاً، بل إن النملة قد نفت عن سليمان وجيشه تعمّد الظلم وإلحاق الأذى بالنمل، فقد قال الله - تعالى - عنها: ﴿يَا أَيُّهَا النَّمْلُ ادْخُلُوا مَسَاكِنَكُمْ لا يَحْطِمَنَّكُمْ سُلَيْمَانُ وَجُنُودُهُ وَهُمْ لا يَشْعُرُونَ﴾.

قال أبو بكر الصيرفي (كما في البحر المحيط للزركشي 3/455): "النبي عليه الصلاة والسلام عربي يخاطب كما يخاطب العرب، والعرب تجمل كلامها ثم تفسره، فيكون كالكلمة الواحدة، قال: ولا أعلم أحداً أبى هذا غير داوود الظاهري...".

قال الشيخ عبد الرحمن بن سعدي (في القواعد والأصول.. المجموع .. ص 60): "القاعدة التاسعة والعشرون: يجب تقييد الألفاظ بملحقاتها من وصف، أو شرط، أو استثناء، أو غيرها من القيود.

وهذا الأصل واضح معلوم من لغة العرب وغيرها، ومن العرف الجاري بين الناس؛ لأنه لو لم يعتبروا ما قيد به الكلام لفسدت المخاطبات وتغيرت الأحكام، وهذا مضطرد في كلام الله وكلام رسوله وكلام جميع الناطقين، فكما أننا نعتبر هذه القيود في الكتاب والسنة، كذلك نعتبره في كلام الناس ونحكم عليهم بما نطقوا به

من إطلاق أو تقييد، ويدخل في هذا الأصل من الأحكام ما لا يعد ولا يحصى من ألفاظ المتعاقدين، وصفة العقود، ومن شروط الموقفين والموصين ومن القيود والاستثناءات في كلام المطلقين والمعتقين، ومن القيود في كلام الحالفين والمعترفين بحق من الحقوق على الصفة التي أقروا بها، وكما أننا نعتبر القيود اللفظية، فكذلك نعتبر القرائن، ومقتضى الأحوال، وما يحتف بالكلام من الأسباب المهيجة والغايات المقصودة".

وقال سماحة شيخنا عبد العزيز بن عبد الله بن باز - رحمه الله - في تعليقه على عقيدة الطحاوي (ضمن مجموع فتاواه ومقالاته 2/83)، تعليقاً على قوله – رحمه الله -:"وتعالى عن الغايات والأركان ... الخ": "... وأهل البدع يطلقون مثل هذه الألفاظ لينفوا بها الصفات بغير الألفاظ التي تكلم الله بها وأثبتها لنفسه حتى لا يفتضحوا وحتى لا يشنع عليهم أهل الحق، والمؤلف الطحاوي - يرحمه الله - **لم يقصد هذا المقصد لكونه من أهل السنة المثبتين لصفات الله، وكلامه في هذه العقيدة يفسر بعضه بعضاً ويصدق بعضه بعضاً ويفسر مشتبهه بمحكمه**".

وقال – أيضاً –: " ومعلوم عند أهل العلم والإيمان أن الحق أولى بالاتباع، وأنه لا يجوز مخالفة الجماعة والأخذ

بالأقوال الشاذة من غير برهان، بل يجب حمل أهلها على أحسن المحامل مهما وجد إلى ذلك من سبيل، إذا كانوا أهلاً لإحسان الظن بهم لما عرف من تقواهم وإيمانهم".

وقال: (في شرح كتاب التوحيد ص37) عند حديث ذات أنواط، واستعظام الرسول للأمر وإنكاره له: "هذا يدل على أن الاعتبار بالحقائق، لا بالألفاظ لأنهم طلبوا شيئاً يعظمونه ويتبركون به كما فعل بنو إسرائيل، وإن اختلفت ألفاظ الفريقين فالباطل باطل وإن اختلفت الألفاظ".

فصل:

وأقول: الحق حق، وإن اختلفت الألفاظ - أيضاً -، فالعبرة بكونه حقاً وبالعلم بأنه حق بأي طريق كان.

قال ابن حزم: "والحقُ حقٌ صدّقه الناس أم كذّبوه، والباطل باطل صدّقه الناس أم كذّبوه..."

وهذا كلام أهل العلم لا يختلفون فيه، وإنما خالف المدخلي بهواه وتقعيده الفاسد، ومن تابعه عليه والذي يرده العقلاء أيضاً: أن لا يحمل مجمل على مفصل ولا مطلق على مقيد إلا في كلام الله وكلام المعصوم!!.

فقد قال (كما في أضواء إسلامية... ص149): " **هذا المنهج والتعامل به لا يكون إلا لله ولكتابه الذي**

لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، ولا يكون إلا لرسل الله عليهم الصلاة والسلام فيما يبلغونه عن الله عز وجل".

قال هذا في معرض رده على من قال :يحمل المجمل على المبين، والمبهم على الواضح، ويرجح بين النصوص المتعارضة: فترجح عبارة النص على إشارته، والمنطوق الصريح على المنطوق غير الصريح، والمنطوق الصريح على المفهوم. - يعني في كلام الناس، وهذا هو الحق الذي لا شبهة فيه ولا شك، ﴿وَلا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَى أَلَّا تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾- .

ويعترف المدخلي لمن انتقده في هذه القاعدة (كما في النصر العزيز هامش ص: 77) أنه هو الذي قعدها؛ لأجل الرد بها على بعضهم؟!!.

وقد أعجب بهذه القاعدة الفاسدة شيخه أحمد النجمي - إن لم يكن قد حملها المدخلي عن شيخه أصلاً -،

فشجعه بقاء شيخه وتمسكه بها فاستمر عليها، فقد قال النجمي (في تنبيه الغبي ..),في رده على المأربي:

"قولك : يحمل المجمل على المفصل في كلام الناس الذي يتقلب ويتحول بتحول قناعاتهم واجتهاداتهم ولو أخلصوا فيها، فكيف إذا كانت متأثرة بشهوات ورغبات يراعونها فتحول قناعاتهم واجتهاداتهم إلى عكس ما

اقتنعوا به أولاً[1].

لهذا **فإن حمل المجمل على المفصل لا يكون إلا في كلام الله وكلام رسوله** صلى الله عليه وسلم الذي لا يتحول ولا يتخلف، أما كلام من ليس بمعصوم فإنه إذا خالف فعله أثر الشك في ذلك القول بالتكذيب أو الشك في القائل بعد الالتزام، وكذلك إذا خالف القول القول".

وأحال في الهامش على ربيع المدخلي في التفصيل!!، فأيهما التلميذ وأيهما الشيخ؟!!

ومن جعل الغراب له دليلاً ...

ولكنها عوج العقول إذا التوت أطالت أذاها واستثارت عناءها

إذا قورعت بالمنطق الحق جعجعت كزرق أباليس أجدت عواءها

وقال -أيضاً - (في الفتاوى الجلية 234):"أما حمل المطلق على المقيد والمجمل على المبين والعام على الخاص فهذا لا يكون إلا في كلام المعصوم صلى الله عليه وسلم الذي لا يكون إلا حقاً، **والله الذي لا إله غيره أنه ما استقر في عقلي أبداً منذ أن دخلت المدرسة السلفية وعرفت العلم أن كلام الناس يحمل مجمله على مفصله**؛ لأن الفارق عظيم

---

[1] تعليل بارد خلو عن الحجة وسبحان الله كم ينطبق كلامه هذا عليه!!

والبون شاسع، فكلام الله وكلام رسوله لا يتحول ولا يتغير اللهم إلا بالنسخ في زمن تنزل الوحي"!!.
آن لأبي حنيفة أن يمد رجله والله المستعان.

إذا لم يكن عون من الله للفتى   فأول ما يجني عليه اجتهاده

ولينظر إلى قناعة هذا الرجل في صغره وكيف ابتلي بالإصرار عليها إلى حال الكبر، بل الهرم!!، فلم يفده التعلم شيئاً، ولم ينتفع بكلام أهل العلم، وهكذا تلميذه.
إنها استقلالية مدمرة أثرها نبذ التقليد مطلقاً والتنكر للعلم، ولا حول ولا قوة إلا بالله، والسعيد من وعظ بغيره.
ومبدأ القناعات والإصرار عليها، والتقعيد على تصورات خاطئة مبدأ خطير عند القوم.
وليتأمل العاقل وليتعظ السني بمخالفة هذا الضرب من البشر لمنهج أهل السنة زاعمين أنه الحق، مما ضلل كثيراً من البشر وانحرف بهم عن الصواب وهم يحسبونه هدى:

يقضى على المرء في أيام محنته   حتى يرى حسناً ما ليس بالحسن

وقد قال النجمي (في الفتاوى الجلية 2/ 225) - لما قال له أبو الحسن المأربي: "وظني أن أكثر مادتكم من قبل

فضيلته -يعني ربيعاً-" : " إن أخذت مادتي منه على فرض فهو ثقة، ولا يمكن أن يدعي عليك شيئاً لم تقله أو تكتبه[1]. (!!)، ولسنا على منهج أهل الباطل في رد أخبار الثقات، وقبول أخبار الكذابين والمجهولين"؟!!.

وهذا مما سببه للقوم من تيه: الخلط بين ضوابط وشروط الرواية والفتوى والكلام في أهل البدع والطعن عليهم حتى إنهم ليصرون على الأباطيل فينطبق عليهم المثل" عنـز ولو طارت" ثقة بقناعاتهم وتقليداً لرموزهم وتعصباً لهم، فلم يفرقوا بين كونه خبر ثقة وأن الأمر ليس كذلك، وإنما هو علم يعلم ويجهل ويغلط فيه وتدخل فيه الحزازات وحظوظ الأنفس والحسد والأهواء، ويحتاج إلى تثبت وتبين، وهذا الجهل والخبط والخلط أوجب لهم قبول أخبار المدخلي وأكاذيبه تشفياً مني، وإضراراً بي لعدم تبعيتي إياه وقبولي لباطله، وقد أخذوها - لجهلهم - وكأنها أخبار في الرواية.

وقد أوقعهم في ذلك خلطهم - العجيب - ما بين ما هو من الرواية وما ليس منها.

ثم خلطوا بين الرواية وغيرها في الأحكام بأن رتبوا ولاء وبراء على الخلاف في الرواية الذي لا يترتب على الخلاف فيها ولاء وبراء شأن الخلاف في الفقهيات.

---

(1) هذا المبدأ الذي ضيعه، وحمله على طعنه في، وظلمه لي، وغير قناعته في دفاعه عني وتزكيته لي السابقة ما ستراه في هذا الكتاب.

ومن قناعاتهم الفاسدة التي تنطوي على ما يضحك عليهم العقلاء ما يبررون به اللجاج والخصومة للآخرين ممن يدعون أنهم خصوم لهم قولهم: "بينا له، ناصحناه فلم ينتصح" ثم هم بعد ذلك يستحلون ما حرم الله من عرضه، فيصدرون أحكاماً يرتبون عليها ولاءاً وبراءاً، وهم بهذا قد جعلوا أنفسهم ميزاناً للحق والباطل، فالحق ما رأوه حقاً والباطل ما رأوه باطلاً!!، وحالهم كما قيل:

" وما أنا إلا من غزية إن غوت   غويت وإن ترشد غزية أرشد"

وقد استمرأه الأتباع، وصدقوهم أن ذلك من الدين وأنه تقعيد صحيح فتبعوهم على ضلالتهم.

ولا بد للمشعوف من تَبَع الهوى   إذا لم يزعه من هوى النفس حاجن

قال ابن القيم (في مفتاح دار السعادة 2/468) عن القلوب:"**فلو تجردت من حب من والته وبغض من خالفته، وجردت النظر، وصابرت العلم، وتابعت المسير في المسألة إلى آخرها لأوشك أن تعلم الحق من الباطل، ولكن**: حبك الشيء يعمي ويصم.

والناظر بعين البغض يرى المحاسن مساوئ، هذا في إدراك البصر مع ظهوره ووضوحه، فكيف في إدراك

البصيرة، لا سيما إذا صادف مشكلاً، فهذه بلية أكثر العالم.

فإن تنج منها تنج من ذي عظيمة وإلا فإني لا أخالك ناجيا".

وقال محمد بن الوزير اليماني (في العواصم والقواصم 2/56):"**واعلم أنا قد جربنا في أنفسنا ومن عاصرنا من الأئمة والفضلاء كذب الكذابين عليهم, وحسد الحاسدين لهم,وهذا عادة مستمرة ..في حسد خيار الناس**ولذلك قيل:

إن العرانين تلقاها محسدة ولن ترى للئام الناس حساداً

والحاسد يفتري على المحسود, **فلو قبل كل قدح من غير تثبت لبلغ الشيطان وجنوده أغراضهم في أهل المراتب الرفيعة من العلماء والصالحين وحملة العلم ونقلة الآثار**".

وقد قدمنا من البراهين ما لا يلتفت معه إلى شقشقات المدخلي وشيخه التي تُعُمِّد فيها المراوغات والمغالطات والتمحلات والتحايلات المبنية على الهوى والجهالات هروباً من سلسبيل الحق إلى سراب الباطل.

فهبني قلت إن الصبح ليل أيعمى العالَمون عن الضياء

وقد طبقها عليّ وعلى غيري ممن يرى أنهم خصوم له لمخالفتهم إياه.

ولكن تناقضه -مع الأسف- لا يقف عند حد، وقد تناقض هنا فقال في مقال نشر له في ملف في شبكته سحاب (كلمة نسبت إلى الإمام أحمد: من قال لا أقلد فهو قول فاسق): "وهذه الكلمة إن ثبتت عنه على إجمالها فإن سياقها وسباقها ولحاقها يفيد أنه يريد بها الاتباع".

وأقول: وإن شكّك ربيع في نسبة هذه الكلمة للإمام أحمد -لجهله أو لحاجة في نفسه- وادعى الإجمال فيها -كما ادعى الإجمال في جنس العمل وادعاه في كلامي-، وهي سابقة منه لم يقل بها أحد من علماء أهل السنة، ويقول: "فإن سياقها..."؛ وهذا ما نقول به ويعلمه عنا: " ... ولكن عين السخط تبدي المساويا "، ونعوذ بالله من الجهل والهوى.

تبعوا الهوى فهوى بهم وكذا الهوى   منه الهوان بأهله فحذار

فانظر بعين الحق لا عين الهوى   فالحق للعين الجلية عار

قال شيخ الإسلام ابن تيمية (في منهاج السنة 5/254): " وصاحب الهوى يعميه الهوى ويصمّه، فلا يستحضر ما لله ورسوله في ذلك، ولا يطلبه، ولا يرضى لرضا الله ورسوله، ولا يغضب لغضب الله ورسوله، بل يرضى إذا حصل ما يرضاه بهواه، ويغضب إذا حصل ما يغضب له بهواه".

فالمدخلي لم يلتمس لنا– فيما زعمه - ما التمسه للإمام أحمد من تفسير الإجمال الذي ادعاه في كلامه، والذي لا وجود له؟!!، ولو فعل لأراح واستراح، ولكنه لم يوفق.

وما أردناه هو ما أراده الإمام أحمد ـ ونحن على طريقة أئمتنا وعلمائنا ـ، وما ذكره المدخلي عن أهل العلم قبل كلمة الإمام أحمد وبعدها من الأمر بالاتباع والتحذير من التقليد المذموم الخارج عن الشريعة هو ما نعتقده ونقول به، وننكر ما خالفه.

فصل

وقد رَدَّ فريته عليّ: تلك الفرية الكبيرة والدعوى الخطيرة - أنني أقول بالتقليد الذي هو أصل الشرك في أمم الضلال، وغيرها - المشايخ: (عبيد الجابري، وصالح السحيمي)[12]، وملفي الصاعدي بإنصاف واضح وبطريقة علمية دقيقة في النصيحة السرية التي وجهوها إليه- ونشرت على شبكة الإنترنت مفردة,ونشرت -أيضاً- مع رد المدخلي عليهم وتشغيبه واستهتاره بهم- والتي ردوا عليه وخطّؤوه فيها, وفي مسائل غيرها بالطريقة نفسها، فقالوا في رد هذه الفرية: **"... أولاً: قولكم في**

---

[12] هذا كلامهما في السر، وهو حجة عليهما فيما يبديان من خلافه في العلن؟!!.
أما الشيخ ملفي -حفظه الله- فليس فيما هما فيه من شيء.

(مناقشة فالح في قضية التقليد ص2): " فجرّه هذا التأصيل إلى القول بوجوب تقليد العلماء وعدم سؤالهم عن الحجة " وكلام آخر لكم في أثناء النصائح يفهم منه أن الشيخ فالحاً يدعو إلى التقليد بدون تفصيل .

والذي نعرفه:

□ ـ أن الشيخ فالحاً لا يدعو إلى التقليد بدون تفصيل، بل هو على ما قرره العلماء في هذا الباب وهو جواز التقليد عند الحاجة سواء سمي إتباعاً أو سمي تقليداً فهما إطلاقان عند العلماء - والخلاف لفظي - .

□ ـ إذا وجد في عبارة الشيخ فالح ما يوهم الدعوة إلى التقليد مطلقاً فالواجب تصحيح العبارة وتنبيهه إلى ذلك من غير أن يجعل ذلك أصلاً له وهو على خلافه - كما نعلمه عنه -.

وكم من عالم يقع في عبارته إيهام أو زلل، ولا يشنع عليه العلماء بذلك، بل يرشدونه إلى تصحيح العبارة وإصلاحها، ولا يعدون ذلك أصلاً له، وهم يعرفون حاله ...".

قال المشايخ: "**والذي نعرفه: أن الشيخ فالحاً لا يدعو إلى التقليد بدون تفصيل، بل هو على ما**

قرره العلماء في هذا الباب....'، إذاً فالمشايخ يفهمون من عبارة فالح نفسها وبما يعرفونه عنه يقيناً أن ما ادعاه المدخلي **ليس أصلاً لفالح، وإنما هو افتراء عليه**، وعين السخط تبدي المساوي.
ومعرفتهم سابقة على المدخلي وهم من بلد فالح، لم يأتوا من جنوب ولا شمال.
وقالوا في نصيحتهم له – أيضاً -: "سادساً: قلتم – وفقكم الله - في نصيحة مفرغة من شريط جعلت بعنوان:(نصيحة عاجلة من العلامة ربيع بن هادي المدخلي – حفظه الله - للدعاة والشباب السلفي بالجزائر):" وأصول فالح ظهرت لكم كيف".
قال السائل:كيف هي؟ أليست بأصول أهل السنة كما ذكرتم يا شيخ؟ قلتم:" لا. مخترعة، باطلة، ومصادمة لأصول أهل السنة. وإن سلمتم من شر هؤلاء فأنتم بخير -إن شاء الله- وعافية".
ونقول:
1- **هذا يتضمن التبديع للشيخ فالح ومن معه**، وهل لديكم حجة وبرهان على أن الشيخ فالحاً مبتدع، وعلى أن أصوله مخترعة مصادمة لأصول أهل السنة؟
إننا نلاحظ على كلامكم هذا التعميم، **وهذا تسرع في**

التبديع ما عهدناه من فضيلتكم، وهو وقوع فيما تنهون عنه – حفظكم الله -.

2- **ترتب على مثل هذه الأحكام: الهجر غير المنضبط بضوابط الشرع من كثير من الشباب الذين لا فقه عندهم ولا بصيرة بأمثال هذه المسائل العلمية، وانطلقت ألسنتهم بالسب والشتم والطعن الذي يأنف منه العقلاء فضلاً عن العلماء وطلبة العلم حتى صنف الشيخ فالح ضمن أهل الأهواء والبدع في شبكة سحاب –**كما بلغنا- "**.**

تبديع، وهجر غير منضبط، وأصول مخترعة باطلة مصادمة لأهل السنة وما ترتب عليه مما ذكره المشايخ، وجعلوه من أخطاء المدخلي، وحملوا عليه تبعته، فلم يقبل نصحهم وبيانهم؛ لأنه صاحب كبر وهوى، وقد قيل:

فالكبر عيب للفتى أبداً يقبح فعله

****

يا غاسلاً ثيابه اغسل هواك من الدرن

ما صح ظاهر مبطنٍ حتى يصحح ما بطن

ولربما احتلبت يداك دماً وتحسبه

لبن
وأقول: ما الحكم أو ماذا سيحكمون لو رأوا ما قرره – وإن كان داخلاً في قوله: **أصوله مخترعة باطلة ومصادمة لأصول أهل السنة**-: في مجموعه الباطل الفاضح له ولمن سار في ركابه أو أقره عليه، والذي أسماه: (المجموع الواضح في **رد منهج وأصول فالح**)، ثم تفصيله ما أجمله في العنوان من رده لمنهجي وأصولي بزعمه:
أنني لا أومن بسماحة الشريعة ولا بحِكَمها، ولا بعلم الله، ولا بلطفه، ولا بإحسانه، وأنني لا أرى رخصة ولا ضرورة في الإسلام.
وأنني لا أرى شرعية جلب المصالح ودرء المفاسد، ولا مراعاتها، ويقول – عني - إنني أرفض ذلك ولا أعترف به.
وأنني خارج عن أهل السنة والجماعة.
وأنني رئيس لفرقة أسماها: (الحدادية الجديدة): هذه هي قميص الدم الكذب، الذي لا يرى أثر لأنياب الذئب فيه إذا هدد به المدخلي وأتباعه أحد الجبناء ينخلع قلبه!!: "فلا نامت أعين الجبناء ".
إذا لم يكن للسيف قلب وراءه فما السيف إلا غمده والحمائل
*****
يرى الجبناء أن العجز عقل وتلك خديعة الطبع اللئيم

وهذا من الإدهان المحرم غير اللائق بالمسلم، وما من شك أن خطورته على المسلم عظيمة.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية (كما في مجموع الفتاوى 7/71)، عند قوله - تعالى-: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا لِلَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ إِذْ تَأْمُرُونَنَا أَن نَّكْفُرَ بِاللَّهِ وَنَجْعَلَ لَهُ أَندَاداً﴾. "...ثم ذلك المحرم للحلال والمحلل للحرام إن كان مجتهداً قصده اتباع الرسول لكن خفي عليه الحق في نفس الأمر، وقد اتقى الله ما استطاع؛ فهذا لا يؤاخذه الله بخطئه، بل يثيبه على اجتهاده الذي أطاع به ربه، **ولكن من علم أن هذا خطأ فيما جاء به الرسول ثم اتبعه على خطئه، وعدل عن قول الرسول، فهذا له نصيب من هذا الشرك الذي ذمه الله، لا سيما إن اتبع في ذلك هواه، ونصره باللسان واليد مع علمه بأنه مخالف للرسول؛ فهذا شرك يستحق صاحبه العقوبة عليه**.

ولهذا اتفق العلماء على أنه إذا عرف الحق لا يجوز له تقليد أحد في خلافه".

وأهل السنة - المحضة بحمد الله - بعيدون هم وعلماؤهم عن هذه الصفة الذميمة،

بل هم أشجع الناس، وأسوتهم في ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم.

قال شيخ الإسلام (في نقض المنطق ص 41): " ما عند عوام المؤمنين وعلمائهم أهل السنة والجماعة من المعرفة واليقين والطمأنينة، والجزم الحق والقول الثابت والقطع بما هم عليه: أمر لا ينازع فيه إلا من سلبه الله العقل والدين ... فإن الإيمان كما قال فيه قيصر لما سأل أبا سفيان عمن أسلم مع النبي صلى الله عليه وسلم «هل يرجع أحد منهم عن دينه بعد أن يدخل فيه؟ قال لا. قال: وكذلك الإيمان إذا خالط بشاشته القلوب لا يسخطه أحد»...

وأما أهل السنة والحديث فما يعلم أحد من علمائهم، ولا صالح عامتهم رجع قط عن قوله واعتقاده، بل هم أعظم الناس صبراً على ذلك وإن امتحنوا بأنواع المحن وفتنوا بأنواع الفتن وهذه حال الأنبياء وأتباعهم من المتقدمين كأهل الأخدود ونحوهم، وكسلف هذه الأمة والصحابة والتابعين، وغيرهم من الأئمة، حتى كان مالك - رحمه الله - يقول:« لا تغبطوا أحداً لم يصبه في هذا الأمر بلاء»، يقول: إن الله لا بد أن يبتلي المؤمن فإن صبر رفع درجته، كما قال - تعالى -: الم أَحَسِبَ النَّاسُ أَن يُتْرَكُوا أَن يَقُولُوا آمَنَّا وَهُمْ لَا يُفْتَنُونَ وَلَقَدْ فَتَنَّا الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ فَلَيَعْلَمَنَّ اللَّهُ الَّذِينَ صَدَقُوا وَلَيَعْلَمَنَّ الْكَاذِبِينَ ، وقال - تعالى - وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُوا وَكَانُوا بِآيَاتِنَا يُوقِنُونَ }"، وقال - تعالى - والعصر إن الإنسان لفي خسر إلا الذين آمنوا وعملوا الصالحات وتواصوا بالحق وتواصوا بالصبر .

ومن صبر من أهل الأهواء على قوله، فذلك لما فيه من الحق، إذ لا بد في كل بدعة عليها طائفة كبيرة من الناس أن يكون فيها من الحق الذي جاء به الرسول صلى الله عليه وسلم، ويوافق عليه أهل السنة والحديث: ما يوجب قبولها، إذ الباطل المحض لا يقبل

بحال" إلى أن قال (ص 44): " ولست تجد اتفاقاً وائتلافاً إلا بسبب اتباع آثار الأنبياء من القرآن والحديث، وما يتبع ذلك، ولا تجد افتراقاً واختلافاً إلا عند من ترك ذلك وقدم غيره عليه، قال - تعالى -: ولا يزالون مختلفين إلا من رحم ربك ولذلك خلقهم، فأخبر أن أهل الرحمة لا يختلفون، وأهل الرحمة هم أتباع الأنبياء قولاً وفعلاً، وهم أهل القرآن والحديث من هذه الأمة، فمن خالفهم في شيء فاته من الرحمة بقدر ذلك".

ثم أقول الله الله يا مدخلي كل من يخالفك حدادي؟:

وأصير تيمياً بذلك عندكم فالمسلمون جميعهم تيمي

****

وعيرني الواشون أني أحبها وتلك شكاة ظاهر عنك عارها

****

تقول هذا جني النحل تمدحه وإن تشأ قلت ذا قيء الزنابير

مدحاً وذماً وما غادرت وصفهما والحق قد يعتريه سوء تعبير

****

فحتّام لا تصحو وقد قرب المـــــــدى وحتام لاينجاب عن قلبك السكر

بلى سوف تصحو حين ينكشف الغطا وتذكر قولي حين لا ينفع الذكر

******

قلب يظل على أفكاره ويد تمضي الأمور ونفس لهوها التعب

والله المستعان.

وانظر بيان حال الحدادية - أتباع محمود الحداد المصري - في كتابنا (القول السديد) الذي رددنا فيه على المدخلي وأنني أول من رد عليه وأشرفت على كتاب صالح بن عبد العزيز السندي وقومته وسميته (الكشف والإيراد في بيان أخطاء الحداد)، وذكرت أن ربيع المدخلي ذكر عن الحداد أنه اتهمني بالرد عليه وذلك في رده على الحداد الموسوم بـ (رد مجازفات الحداد ص 38).

ويقول المدخلي عمن اخترعهم واخترع لهم اسم (الحدادية الجديدة): إن أصولهم ليست أصول أهل السنة، بل هم أشد أعدائها، لا يصلون على موتى المسلمين ولا يترحمون عليهم إلا تقية، بل نص علي- باسمي - أنني واقع في ذلك.

وأنني أوافق الرافضة من ثلاثة عشر وجهاً عددها في مجموعه، وأن مسلكي مسلك اليهود.

وأنني على مذهب الخوارج، بل على مذهب أشد وأخبث!!.

وأنني من أشد الناس رداً للحق وحرباً لأهله، ومن أشد الناس عناداً وتشبثاً بالأكاذيب والأباطيل، ونصراً لها ودعوة إليها!!!,- كبرت كلمة تخرج من فيه, إن يقول إلا كذباً-.

أمور متعددة وخطيرة في توزيع التكفير غير مسبوق ولا ملحوق بها، ومنها ما لا يعقل وجوده من مسلم أبداً،

فمن منهجه وأصوله مردودة غير مسلم،ومن لا يؤمن بسماحة الشريعة غير مؤمن، ومن لا يؤمن بحكم الله لا يؤمن به، ومن لا يؤمن بعلم الله لا يؤمن به: وهو أول مرتبة من مراتب القدر.

وقد قال الإمام الشافعي والإمام أحمد، وغيرهما عن القدرية: ناظروهم بالعلم فإن اعترفوا به خصموا وإن أنكروه كفروا.

ولا يؤمن بالله من لا يؤمن بلطفه، ولا يؤمن به من لا يؤمن بإحسانه، وكيف يكون مؤمناً من لا يرى رخصة ولا ضرورة في الإسلام؟!!.

وأي مسلم لا يرى مراعاة شرعية المصالح ودرء المفاسد؟!!.

وكيف يتصور من مسلم رفْضها وعدم الاعتراف بها؟!!، تكفير متعـدد، بل تكفير[13]بالجملة:

---

[13] قال محمد بن أبي بكر بن ناصر الدين الدمشقي (في الرد الوافر ص 35): " فلعن المسلم المعين حرام، وأشد منه رميه بالكفر، وخروجه من الإسلام، وفي ذلك أمور غير مرضية: منها إشمات الأعداء بأهل هذه الملة الزكية، وتمكينهم بذلك من القدح في المسلمين، واستضعافهم لشرائع هذا الدين.

ومنها أنه ربما يقتدى بالرامي فيما رمى فيتضاعف وزره بعدد من تبعه مأثماً، وقل أن يَسلم من رمى بكفر مسلماً.

فقد خرج أبو حاتم محمد بن حبان في صحيحه عن أبي سعيد الخدري رضي الله - تعالى - عنه، قال، قال رسول الله صلى الله عليه و سلم « ما أكفر رجل رجلاً إلا باء أحدهما بها، فإن كان كافراً وإلا كفر

مساو لو قسمن على الغواني لما أمهرن إلا بالطلاق .

قال الإمام ابن القيم (في إعلام الموقعين 3/488):

"والجاهل الظالم يخالفك بلا حجة، ويكفرك أو يبدعك بلا حجة؛ وذنبك رغبتك عن طريقته الوخيمة، وسيرته الذميمة. فلا تغتر بكثرة هذا الضرب، فإن الآلاف المؤلفة منهم لا يعدلون بشخص واحد من أهل العلم، والواحد من أهل العلم يعدل بملء الأرض منهم".

ونسأل العقلاء هل يسوغ عقلاً أن ينسب بعض ما تقدم إلى مسلم؟!!، وهل يدل ذلك على غير البغي والهوى

بتكفيره»، وله شاهد في الصحيحين من حديث أبي ذر وابن عمر رضي الله - تعالى - عنهم، وفي صحيح البخاري له شاهد - أيضاً - من حديث أبي هريرة رضي الله - تعالى - عنه، وصح عن ثابت ابن الضحاك رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم، قال: «ومن رمى مؤمناً بكفر، فهو كقتله»، وخرج أبو بكر البزار في مسنده عن عمران بن حصين رضي الله عنهما، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « إذا قال الرجل لأخيه يا كافر فهو كقتله».

... فهل بعد هذا الوعيد من مزيد في التهديد، ولعل الشيطان يزين لمن اتبع هواه ورمى بالكفر، والخروج من الإسلام أخاه، أنه تكلم فيه بحق ورماه، وأنه من باب الجرح والتعديل، لا يسعه السكوت عن القليل من ذلك، فكيف بالجليل!

هيهات هيهات إن في مجال الكلام في الرجال عقبات، مرتقيها على خطر، ومرتقبها هوى لا منجى له من الإثم ولا وزر، فلو حاسب نفسه الرامي أخاه ما السبب: الذي هاج ذلك؟ لتحقق أنه الهوى الذي صاحبه هالك".

والهوس والكيد والمكر الكبّار ؟!!.

بغي النفوس معيدة نعماءها نقماً وإن عمت وطال غرورها

******

ما أنت أول سارٍ غره قمر ورائد أعجبته خضرة الدمن

ولكن الحال كما قال ابن القيم:- وسيأتي **-، وقد** ذكر ست مراتب يكيد بها الشيطان العبد المؤمن: " فإذا أعجزه العبد من هذه المراتب الست وأعييَ عليه**:** **سلط عليه حزبه من الإنس والجن بأنواع الأذى والتكفير والتضليل والتبديع، والتحذير منه، وقصد إخماله وإطفائه ليشوش عليه قلبه ويشغل بحربه فكره، وليمنع الناس من الانتفاع به، فيبقى سعيه في تسليط المبطلين من شياطين الإنس و الجن عليه، لا يفتر ولا يني، فحينئذ يلبس المؤمن لأمة الحرب، ولا يضعها عنه إلى الموت، ومتى وضعها أسر أو أصيب، فلا يزال في جهاد حتى يلقى الله**".

وقد قال في النونية**:**

والحق منصور وممتحن فلا تعجب فهذي سنة الرحمن

وقال:

والله ناصر دينه وكتابه ورسوله في سائر الأزمان

وإني والله لأشفق عليه من أفاعيله, ولكنه -مع الأسف- لا يشفق هو على نفسه ولا يرحمها,ولا يريد لرحمة الله أن تنزل,ومثلي ومثله:

أريد حياته ويريد قتلي عذيرك من خليلك من مراد

ويبدو أن النية غير الصالحة والأعمال السيئة التي آذى بها نفسه سترديه:

لا تحفرن بئراً تريد أخاً بها فإنك فيها أنت من دونه تقع

كذاك الذي يبغي على الناس ظالماً تصبه على رغم عواقب ما صنع

****

فلا تك حفاراً بظلفك إنما تصيب سهام الغي من كان باغيا

فصل

قال الإمام أحمد -رحمه الله- (كما في طبقات الحنابلة □□□□) - بعد قوله: "وأصحاب الرأي والقياس في الدين مبتدعة ضلال، إلا أن يكون في ذلك أثر عمن سلف من الأئمة الثقات"**-**: "من زعم أنه لا يرى التقليد، ولا يقلد

دينه أحداً: فهو قول فاسق عند الله ورسوله صلى الله عليه وسلم، **إنما يريد بذلك إبطال الأثر، وتعطيل العلم والسنة، والتفرد بالرأي والكلام، والبدعة، والخلاف**".

قال البخاري كما في الصحيح معلقاً بصيغة الجزم (13/ 503، مع الفتح) بعد أن قال: باب قول الله - تعالى -: ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ﴾ :" وقال الزهري: من الله عز وجل الرسالة، وعلى رسول الله صلى الله عليه وسلم البلاغ، وعلينا التسليم".

وفي خلق أفعال العباد (ص 89 رقم 241)، بعد أن ذكر قول الزهري قال:

قال أبو عبد الله: وانتحل نفر هذا الكلام [يعني بالكلام: علم الكلام والجدل، يدل له قوله فيما بعده برقم(242): "لا يقيمون على أمر وإن أعجبهم إلا نقلهم الجدل إلى أمر سواه، فكل يوم في شبهة جديدة ودين ضلال"] فافترقوا على أنواع لا أحصيها من غير بصر، ***ولا تقليد يصح فأضل بعضهم بعضاً جهلاً بلا حجة أو ذكر إسناد***، وكله من عند غير الله إلا من رحم ربك، فوجدوا فيه اختلافاً كثيراً، وإذا أراد الله أن يلبسهم شيعاً ويذيق بعضهم بأس بعض فلا مرد له، فهم في ريبهم يترددون".

وقال البربهاري (في شرح السنة ص118): "... عليك بالأثر وأصحاب الأثر وا**لتقليد، فإن الدين إنما هو بالتقليد".**

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية – رحمه الله –(كما في المسوّدة 2/ 850): "... وقد قال أحمد في رواية أبي الحارث: من **قلد الخبر رجوت له أن يسلم إن شاء الله**، فقد أطلق اسم التقليد على من صار إلى الخبر، وإن كان حجة في نفسه".

فهل الإمام أحمد والبربهاري على التقليد الذي هو أصل من أصول أمم الضلال، أو أنهما يتفقان على الاتباع أو أن مرادهما الاتباع؟، وقد ذكر كل منهما اتباع الأثر، وكان البربهاري مقتدياً بإمام أهل السنة أحمد بن حنبل وغيره من السلف.

والإمام أحمد والبربهاري وسلفهما يسمون الاتباع والتسليم للأدلة والآثار تقليداً، وقد أنشد إسماعيل الترمذي الإمامَ أحمد وهو في سجن المحنة، قوله (كما في مناقب الإمام أحمد لابن الجوزي، باب 90، ص 516):

"وقالوا لنا قولوا ولا تتعمقوا بذلك أوصانا النبي المعـزر

فقلنا **وقلدنا ولم نأت بدعة** وفي البدعة

الخسران والحق أنور

ولم نر كالتسليم حِرزاً وموئِلاً لمن كان يرجو أن يثاب ويحذر"

فصل

وإن تَعْجَبْ فَعَجَبٌ إعراض المدخلي عن هذا، والتشبث بالعبارة التي هو نفسه يقول عنها فيها إجمال وإيهام - على فرض وجود ذلك - وهو الذي لا وجود له في غير دعواه الباطلة؛ ثم هو يرتب أحكاماً صعبة في القبول نشازاً في الحكم والقول، وهي قوله: "***أصل من أصول أمم الضلال***"!، ويرتب عليها طعناً، وتجريحاً، وتضليلاً، وولاء، وبراء، وتحذيراً!، فهل يستحق هذا الميت عزاءً؟!، أوليس هذا هو الغلو بعينه؟!، اللهم إن العلم وأهله وأهل المنهج السلفي لا يعرفون هذا، وهم بريئون من هذه الأحكام الجائرة والسفسطات البائرة، ولقد أبعدت - أيها الرجل - النجعة عن العلم وأهل العلم ومنهج السلف:

نزلوا بمكة في قبائل هاشم ونزلتَ في البيداء أبعد منزل

وأختم بما قاله صاحب تنبيه الرجل العاقل,وبما قاله أبو عبد الرحمن العلامة المحدث محمد ناصر الدين الألباني.

فقد قال صاحب كتاب: تنبيه الرجل العاقل (1/3):"فإن الله سبحانه علم ما عليه بنو آدم من كثرة الاختلاف والافتراق، وتباين العقول والأخلاق، حيث خلقوا من طبائع ذات تنافر، وابتلوا بتشعب الأفكار والخواطر. فبعث الله الرسل مبشرين ومنذرين ومبينين للإنسان ما يضله وما يهديه، وأنزل معهم الكتاب بالحق ليحكم بين الناس فيما اختلفوا فيه، وأمرهم بالاعتصام به حذراً من الافتراق في الدين، وحضهم عند التنازع على الرد إليه وإلى رسوله المبِين، وعذرهم بعد ذلك فيما يتنازعون فيه من دقائق الفروع العملية؛ لخفاء مدركها وخفة مسلكها وعدم إفضائها إلى بلية، وحضهم على المناظرة والمشاورة لاستخراج الصواب في الدنيا والآخرة حيث يقول لمن رضي دينهم وأمرهم شورى بينهم كما أمرهم بالمجادلة والمقاتلة لمن عدل عن السبيل العادلة حيث يقول آمراً وناهياً لنبيه والمؤمنين؛ لبيان ما يرضاه منه ومنهم وجادلهم بالتي هي أحسن ولا تجادلوا أهل الكتاب إلا بالتي هي أحسن إلا الذين ظلموا منهم. فكان أئمة الإسلام ممتثلين لأمر المليك العلام، يجادلون أهل الأهواء المضلة، حتى يردوهم إلى سواء الملة، كمجادلة ابن عباس رضي الله عنهما للخوارج المارقين، حتى رجع كثير منهم إلى ما خرج عنه من الدين،

وكمناظرة كثير من السلف الأولين لصنوف المبتدعة الماضين، ومن في قلبه ريب يخالف اليقين، حتى هدى الله من شاء من البشر، وعَلَنَ الحقُ وظهر، ودرس ما أحدثه المبتدعون واندثر.
وكانوا يتناظرون في الأحكام، ومسائل الحلال والحرام بالأدلة المرضية، والحجج القوية، حتى كان قل مجلس يجتمعون فيه إلا ظهر الصواب، ورجع راجعون إليه؛ لاستدلال المستدل بالصحيح من الدلائل، وعلم المنازع أن الرجوع إلى الحق خير من التمادي في الباطل، كمجادلة الصديق لمن نازعه في قتال مانعي الزكاة حتى رجعوا إليه، ومناظرتهم في جمع المصحف حتى اجتمعوا عليه، ومناظرتهم في حد الشارب وجاحد التحريم، حتى هدوا إلى الصراط المستقيم.
هذا وأمثاله يجل عن العد والإحصاء".
وقال الشيخ ناصر الدين الألباني(في تقديمه لكتابه: كشف النقاب..):"إن من المصائب الكبرى في العصر الحاضر أن يضطر المسلم الطالب للعلم إلى إضاعة كثير من وقته في الدفاع عن نفسه، ورد التهم والأباطيل عن شخصه التي ألصقها به بعض الناس ممن لا يخشون الله ولا يستحيون من عباد الله، مصداقاً لقوله صلى الله عليه وسلم: "إن مما أدرك الناس من كلام النبوة

الأولى: إذا لم تستح فاصنع ما شئت".

ومنه قول الشاعر:

إذا لم تصن عرضاً ولم تخش خالقاً و تستح مخلوقاً فما شئت تصنعِ

إذا كنت تأتي المرء تعظم حقه ويجهل منك الحق فالصرم أوسعِ

وإذا كان من المعلوم أن من لا حياء له لا دواء له، فلا تنفع فيه المعاتبة، كان من المتبادر أن الأولى الانصراف عنه وتركه وشأنه، كما قال الشاعر:

إذا رزق الفتى وجهاً وقاحاً تقلب في الأمور كما يشاء

ولم يك للدواء ولا لشيء يعالجه به فيه غناء

فما لك في معاتبة الذي لا حياء لوجهه إلا العناء

بيد أنه لما كان السكوت عن مثله يعرض كثيراً من الأبرياء للانزلاق من ورائه، والتأثر بتهمه وأباطيله، كان لابد من الرد عليه والكشف عن افتراءاته: ليهلك من هلك عن بينة ويحيى من حي عن بينة.

وفي ذلك فائدة أخرى تعود إلى الباهت نفسه، ألا وهي: احتمال أن يعود إلى رشده، والتقليل من أوزاره، من جراء تقليل عدد المتورطين المضللين به الذين سوف يحمل هو أوزارهم فوق أوزاره الخاصة به كما قال -

تعالى-: ﴿وليحملن أثقالهم وأثقالاً مع أثقالهم وليسألن يوم القيامة عما كانوا يفترون﴾، وفي الآية الأخرى: ﴿ليحملوا أوزارهم كاملة يوم القيامة ومن أوزار الذين يضلونهم بغير علم ألا ساء ما يزرون﴾.

ولعل في هذا تذكرة وإقناعاً للذين لا تروقهم مثل هذه الردود مطلقاً، ويتمنون أنه لو صرفت مثل هذه الجهود إلى نواح علمية مجردة عن المناقشة والأخذ والرد، وغالبهم ليس عندهم الروح العلمية التي تساعد على تبين الحقيقة مما اختلف فيه الناس، ثم على التمسك بها والدعوة إليها.

ونحن وإن كنا مع هؤلاء فيما يتمنون[1] فيجب أن يتذكروا أن كثيراً ما تجري الرياح بما لا يشتهي الملاح، كما قال الشاعر:

ما كل ما يتمنى المرء يدركه   تجري الرياح بما لا تشتهي السفن

وأيضاً فإنه ليس من صفات المؤمنين أن يسكتوا على البغي والظلم والبهت والكذب الذي يلصق بهم، وهم يجدون وسيلة مشروعة لدفعه ورده على صاحبه، خلافاً لما يعزى لسيدنا عيسى عليه السلام ويسميه النصارى بالآية الذهبية: **(من ضربك**

---

[1] (1) هذا تنزل من الشيخ تجاه أصحاب الأماني: المميعة، وكون ذلك من باب الأماني فهو جهل ولا يمكن تحققه

على خدك الأيمن، فأدر له خدك الأيسر، ومن طلب منك كساءك فأعطه رداءك، ومن طلب منك أن تمشي معه ميلاً فامش معه ميلين)!، فليس في الإسلام شيء من هذا، بل هو على إطلاقه يعارض القرآن الكريم في بيان بعض صفات عباد الرحمن المؤمنين التي منها ما أفادته الآية الكريمة:
والذين إذا أصابهم البغي هم ينتصرون وجزاء سيئة سيئة مثلها فمن عفا وأصلح فأجره على الله إنه لا يحب الظالمين ولمن انتصر بعد ظلمه فأولئك ما عليهم من سبيل إنما السبيل على الذين يظلمون الناس ويبغون في الأرض بغير الحق أولئك لهم عذاب أليم .
فإن لم يكن في كل ما تقدم مما يقنع أولئك الناس، فلا أقل من أن يعتبر ذلك عذراً لي، فقد قيل: ليس من العدل سرعة العذل. وقال الشاعر:
تأن ولا تعجل بلومك صاحباً   لعل له عذراً وأنت تلوم.
بل لقد كان الواجب عليهم أن يعودوا على الجائر الظالم باللوم والإنكار وردعه عن ظلمه، وأن ينتصروا للمظلوم لقوله عليه الصلاة والسلام: (انصر أخاك ظالماً أو مظلوماً). قال: كيف أنصره ظالماً؟ قال: (تحجزه عن الظلم ، فإن ذلك نصره).
وفي حديث آخر: (لينصر الرجل أخاه ظالماً أو مظلوماً:

إن كان ظالماً فلينهه فإنه له نصرة، وإن كان مظلوماً فلينصره)، وقوله: (ما من امرئ يخذل امرأ مسلماً في موطن ينقص فيه من عرضه، وينتهك فيه من حرمته إلا خذله الله - تعالى - في موطن يحب فيه نصرته، وما من أحد ينصر مسلماً في موضع ينتقص فيه من عرضه وينتهك فيه من حرمته إلا نصره الله في موطن يحب فيه نصرته).

وعلى كل حال فمن المعلوم أن إرضاء الناس غاية لا تدرك كما جاء في بعض الأمثال: ما قرعت عصا على عصا إلا حزن لها قوم وسر لها آخرون، وقال الشاعر:

ولست بناج من مقالة طاعن ولو كنت في غار على جبل وعر

ومن ذا الذي ينجو من الناس سالماً ولو غاب عنهم بين خافيتي نسر

وإذا كان الأمر كذلك فحسبي أنني سألتزم في ردي هذا حدود الشرع، فلا أقابل الباغي بشيء من البغي، والباهت بشيء من البهت، وإنما سأصفه بما فيه كي يحذره الناس فلا يضلوا بضلاله ولا ينحرفوا بانحرافه عن كتاب الله وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم، لاسيما من كان منهم حديث صلة به، قد اغتر بمظهره ولا علم عنده بحقيقة أمره، كما قال الشاعر:

لا يغرنْك صديق أبداً   لك في المنظر حتى تخبره
كم صديق كنت منه في عمى   غرني منه زماناً منظره
كان يلقاني بوجه طلق   وكلام كاللآلي ينشره
فإذا فتشته عن غيبه   لم أجد ذاك لوجد يضمره
فدع الإخوان إلا كل من   يضمر الود كما قد يظهره
فإذا فزت بمن يجمع ذا   فاجعلنه لك ذخراً تذخره

وقديماً قال العلماء:

القدح ليس بغيبة في ستة   متظلم ومعرف ومحذر
ومجاهر فسقاً ومستفت ومن   طلب الإعانة في إزالة منكر

وخصلة واحدة من هذه الخصال كافية لتجويز مثل هذا الرد، فكيف وقد انضم إليها غيرها، وبخاصة الأولى منها، ودليلها قول الله - تبارك وتعالى -: ﴿لا يحب الله الجهر بالسوء من القول إلا من ظلم وكان الله سميعاً عليماً﴾.

وقوله صلى الله عليه وسلم: (ليّ الواجد يحل عرضه وعقوبته).

وقال الشاعر:

ووضع الندى في موضع السيف بالعلا   مضر كوضع السيف في موضع الندى

أسأل الله - تبارك وتعالى - أن يعصمنا من الظلم

وغمص الناس بغير حق، وأن يجعل ما أكتبه دفاعاً عن سنة النبي صلى الله عليه وسلم ونهج السلف الصالح، إنه سميع مجيب".

قلت: وأنا أسأل الله سؤاله، وأقول مقاله - رحمه الله -، فالهم واحد والمشكلة هي المشكلة.

قال أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه: "يعجبني الرجل إذا سيم خطة ضيم أن يقول لا بملء فيه".

والذي لا شك فيه أن الرد، بل التعنيف في الرد والتخشين والإغلاظ على أهل الباطل - إذا اقتضى الحال ذلك - للتنفير والتحذير منهم ومن باطلهم - غيرة لله - من واجبات الدين ومقتضيات الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، بل تجد ذلك كثيراً في عناوين كتب أهل السنة وردودهم على المخالفين.

والذي لا شك فيه - أيضاً - أن هذا وإن كان هو الحق الواضح الجلي من كتاب الله وسنة النبي صلى الله عليه وسلم ومنهج السلف الصالح في محله - كما بينا فيما تقدم - إلا أنه - يقيناً - لا يرضي من تدين بالتمييع وعاش وتربى عليه؟!!.

وقال بعض السلف: إنا لنتكلم في رجال لعلهم حطوا

رحالهم في الجنة، والكلام في المخالفين للسنة والقدح فيهم يسميها الأئمة غيبة في الله، وقد أجمع العلماء على جوازها، بل وجوبها نصحاً للمسلمين وذباً عن حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ودينه.

قال الإمام ابن القيم رحمه الله في النونية:

من سب بالبرهان ليس بظالم   والظلم سب العبد بالبهتان...".

وقال الشاعر:

اللص في داري وبين محارمي   يئد النفوس ويكتم الأنفاسا

ويقال لي لا، لا تحرك ساكناً   أبداً ولا تجرح له إحساسا

وقال الآخر:

إني وقتلي سليكاً ثم أعقله   كالثور يضرب لما عافت البقر

*****

وقال الآخر:

وإني وما كلفتموني وربكم   ليعلم من أمسى أعق وأجرما

لكالثور والجنيُّ يضرب ظهره   وما ذنبه إن عافت الماء مشربا

وما ذنبه إن عافت الماء باقر وما إن تعاف الماء إلا ليُضربا

كانت العرب إذا أوردت البقر فلم تشرب، إما لكدر الماء أو لريها وعدم حاجتها إلى الماء ضربوا الثور؛ لأن البقر تتبعه، وكانوا يزعمون أن الجن هي التي تصد الثيران عن الماء حتى تمسك البقر عن الشرب حتى تهلك، كأنه قال: إذا كان يضرب أبداً لأنها عافت، فكأنها إنما عافت الماء ليضرب.

وقال الآخر:

وإن امرأ يرضى الهوان لنفسه حقيق بجدع الأنف والجدع أشنع

هذا وأقول: هذه النصيحة لو قبلها المدخلي وليس ما يزعمه ويسميه نصيحة:

عرضت نصيحة مني لزيد فقال غششتني والنصح مر
ومالي أن أكون نصحت زيداً وزيد طاهر الأثواب بر
ولكن قد أتاني أن زيداً يقال عليه في مغناه شر
فقلت له تجنب كل شيء يقال عليك إن الحر حر

ومع الأسف هذه حال صاحبي وأدبه وخلقه، فهو كما قيل:

وعلى النصوح نصيحتي وعلي عصيان النصوح

ثم أقول:

أصغ مصيخاً لمن أبدى نصيحته   والزم توقِّيَ خلط الجد باللعب
وأقول:
....   واقبل نصيحة مشفق متفضل
*****
لقد نصحت لأقوام وقلت لهم   أنا النذير فلا يغرركمو أحد
قال الشيخ العلامة سليمان بن سحمان - رحمه الله -:
أقول لذئب السوء لما سألته   وقد طال قيل بيننا وعتاب
غدرت وكان الغدر منك سجية   فجوزيت شراً واعتراك عذاب
أكلت عناقاً أرصدوها لديهمو   ولم تخش غب الغدر وهو يعاب
فهل لك في نقض العهود مسوغ؟   وقد كان غدر بالعهود يعاب
فقال: نعم. إن الذئاب جميعها   عليكم تحامت والجميع غضاب
فقلت فهل عما مضى أنت راجع   وهل لك في العهد القديم إياب

فقال: نعم، إن راجع الناس دينهم وتابوا إلى مولاهمو وأنابوا

وحامت على الدين القويم حماته وقدم منه سنة وكتاب

هنالك لا خوف عليكم وأنتمو لكل الذئاب العاديات صحاب

والله جل وعلا قد أوجب على أهل العلم وأخذ عليهم العهد أن يتبعوا الحق الذي علموه من دين الله ويبينوه للناس قال الله - تعالى -﴿ لتبيننه للناس ولا تكتمونه﴾.

وقال - تعالى -:﴿ وكذلك نفصل الآيات ولتستبين سبيل المجرمين﴾، ليهلك من هلك عن بينة ويحيى من حي عن بينة، وتـتضح المحجّة، وتقوم الحجة الرسالية على الخلق.

وأقول لؤلئك الخصوم واللوام:

دعوني فما أرتاب من خذل خاذل ولا أترجى منكم نصر ناصرِ

وإن هناك ولله الحمد والمنة من يقوم بحجة الله وينصر الحق وأهله، " ... إن بني عمك فيهم رماح"، مصداقاً لقوله صلى الله عليه وسلم" لا تزال طائفة من أمتي على الحق ..." الحديث.

وإن لنا في وقتنا وفتـــــــــوره لإخوان

صدق بغية المتوصل

يذبون عن دين الهدى ذب ناصر شديد القوى، لم يستكينوا لمبطل

****

فكل مكان ينبت العز طيب وكل أناس واصلوني هم الأهل

ومن كانوا معنا فبانوا وذهبوا مع المدخلي وباطله وله لانوا وللحق وأهله شانوا، أقول لهم ما قاله أبو العرب التميمي (كما في المحن ص9):

إذا انقطع الصديقُ بغير عذرٍ فزادَ اللهُ خلّته انقطاعا
إلى يوم التنادِ بلا رجوعٍ وإن رامَ الرجوعَ فلا استطاعا
إذا ولّى أخوك فولِّ عنه وزِدْهُ وراءَ ما ولاّك باعا
ونادِ وراءَهُ يا ربِّ تمِّمْ ولا تجعلْ لِفُرقتهِ اجتماعا

وحالي مع القوم كما قال ابن حزم (في ديوانه ص63):

قالوا تحفظ فإن الناس قد كثرت أقوالهم وأقاويل العدا محن
هل عيبهم لي غير أني لا أقول بالرأي إذ في رأيهم فتن
وأنني مولع بالنص لست إلى سواه أنحو ولا في نصره أهن
لا أنثني نحو آراء يقال بها في الدين بل حسبي القرآن والسنن
يا برد ذا القول في قلبي وفي كبدي ويا سروري به لو أنهم فطنوا

دعهم يعضوا على صم الحصى كمداً   من مات من قوله عندي له كفن
إني لأعجب من شأني وشأنهم   واحسرتا أنني بالناس ممتحن
ما إن قصدت لأمر قط أطلبه   إلا وطارت به الأظعان والسفن
أما لهم شغل عني فيشغلهم   أم كلهم في مشغول ومرتهن
كأن فكري شيخ قد به أمروا   فليس يغفل عني منهم لسن
إن غبت عن لحظهم ما جوا بغيظهم   حتى إذا ما رأوني طالعاً سكنوا
فدعوا الفضول للبيان لكي   يدري مقيم على الحسنى ومغتبن
وحسبي الله في بدء وفي عقب   بذكره تدفع الغارات والإحن

وقد قال شيخ الإسلام ابن تيمية(كما في مجموع الفتاوى 28/19):" تجمعهم السنة وتفرقهم البدعة ويجمعهم فعل ما أمر الله به ورسوله، وتفرق بينهم معصية الله ورسوله".

الجزء الأول من الكتاب